IUGJEPS
Vol 29, No 3, 2021, pp 1 - 34

ISSN 2410-5198

مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية

تاريخ الإرسال (2020-10-15)، تاريخ قبول النشر (2021-02-07)

مستوى التحفظ المحاسبي وأثره على أرباح الشركات المدرجة في بورصة فلسطين. دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في بورصة فلسطين للفترة ما بين (2010-2018م).

اسم الباحث الأول: د.ناهض نمر الخالدي

اسم الباحث الثاني : محمد جميل محمد أبو الجليل

اسم الجامعة والبلد: المحاسبة- التجارة -الجامعة الاسلامية- غزة- فلسطين

البريد الالكتروني للباحث المرسل: *

E-mail address: nkhaldy@iugaza.edu.ps

https://doi.org/10.33976/IUGJEB.29.3/2021/1

الملخص:

هدفت الدراسة الي بيان مستوى مبدأ التحفظ المحاسبي في القوائم المالية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين وأثره على الارباح ممثلة بمعدل العائد على الأصول، وقد استخدمت الدراسة التحليل الكمي لمتغيرات الدراسة، باستخدام البيانات المالية المستخرجة للشركات المدرجة في بورصة فلسطين، واخذت عينة الدراسة وفق معايير متعلقة بتوفر بياناتها المالية المدققة واستمرارية التداول طوال فترة الدراسة الممتدة خلال (2010-2018)، انطبقت المعايير على (33) شركة من (48) شركة ممثلة لمجتمع الدراسة، ثم اختبرت تأثير مستوى مبدأ التحفظ المحاسبي على الأرباح. تم قياس مبدأ التحفظ المحاسبي باستخدام كل من نموذج (Basu, 1997) ونموذج القيمة الدفترية الي السوقية(BTM). وقد توصلت الدراسة الي نتائج متشابه فيما يخص مستوى مبدأ التحفظ المحاسبي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين حيث أظهرت نتائج نموذج (Basu, 1997) ونموذج القيمة الدفترية الي السوقية(BTM) أن الشركات موضع الدراسة تتصف بمبدأ التحفظ المحاسبي، وبينت الدراسة عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية بين مستوى مبدأ التحفظ المحاسبي والأرباح (ممثلة بمعدل العائد على الأصول)، بالإضافة الي وجود تباين لتأثير مبدأ التحفظ المحاسبي على أرباح الشركات المدرجة في بوصة فلسطين يرجع الي اختلاف القطاع الاقتصادي الذي تنتمي اليه الشركة.

وتوصي الدراسة بضرورة المحافظة على مستويات مقبولة للتحفظ المحاسبي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين نظراً للتقبات في الظروف السياسية والاقتصادية التي تشهدها الساحة الفلسطينية، حتى تستطيع الشركات التغلب عليها، ولزيادة الثقة في المعلومات المالية المقدمة لمستخدمي القوائم والبيانات المالية.

كلمات مفتاحية: مبدأ التحفظ المحاسبي ، بورصة فلسطين.

The Level of Accounting Conservatism and its Impact on the Profits of Companies Listed on the Palestine Exchange.
An Applied Study on the Companies Listed on the Palestine Exchange Between 2010-2018.

Abstract:

The study aimed to show the level of accounting conservatism in the financial statements of companies listed on the Palestine Exchange and the effect of the level of conservatism on profits represented by the rate of return on assets. The study used a quantitative analysis of the study variables, using the extracted financial data of companies listed on the Palestine Exchange.

The criteria were applied to (33) companies out of (48) companies representing the study population, and then the effect of the level of accounting conservatism on profits was tested. The study relied on measuring the accounting conservatism using both the Basu model (1997) and the Book-to-Market Value Model (BTM) model.

The study showed similar results regarding the level of accounting conservatism for companies listed on the Palestine Exchange, as the results of the Basu (1997) model and the Book-to-Market Value Model (BTM) showed that the companies under study are characterized by accounting conservatism. The study showed that there is no statistically significant relationship between the level of accounting conservatism and profits. The study recommends the need to maintain acceptable levels of accounting conservatism.

Keywords: Palestine Exchange, level of accounting conservatism

1.1 المقدمة:

إن الهدف الاساسي للمحاسب هو اعطاء المعلومات المالية التي تتميز بالدقة، والعمل على توفيرها في التوقيت المناسب، وتبسيط طريقة عرضها ليسهل فهمها وإيصالها الى جميع الاطراف المرتبطة بالشركة من خلال التقارير والبيانات المالية.

وعلى الرغم من أن التقارير والبيانات المالية يتم تجهيزها اعتماداً على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، إلا أن هذه المعايير تتيح استخدام طرق وأساليب محاسبة بديلة في معالجة الظواهر والأحداث الاقتصادية نفسها، وبالتالي فان المرونة المخولة للإدارة في استخدام الأساليب المحاسبية، ومن جانب أخر المرونة في تقديم أو تأجيل الاعتراف بالمصروفات أو الإيرادات نتيجة استخدام أساس الاستحقاق، قد تؤدي الي ظهور نتائج متباينة في التقارير والبيانات المالية في قياس الأحداث الاقتصادية المتشابه نتيجة اختيار أحد البدائل المحاسبية والتي بدورها تنعكس على الأرباح (مقلد،2010).

ويرى (النجار،2014) ان تطبيق سياسات مبدأ التحفظ المحاسبي وإعلان نتائج الاعمال في موعدها هو جوهر الشفافية في البيانات والقوائم المالية، ويظهر دور الإدارة في ممارسة مبدأ التحفظ المحاسبي في تأجيل اعترافها بالأرباح وأخذ الخسائر المتوقعة في الحسبان، وبعدم الافصاح عن الأحداث الإيجابية المتوقعة في التقارير المالية، والمبالغة بالنفقات وزيادة مخصصات وإهلاك الأصول وذلك بهدف إظهار نتائج أعمال المنشأة بصورة متحفظة في التقارير المالية.

وقد أصبحت ظاهرة رفع مستوى مبدأ التحفظ المحاسبي في التقارير المالية مشكلة للبحث في ادبيات المحاسبة المعاصرة، رغم معارضة البعض لما لها من تأثير سلبي على جودة المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية المنشورة، الا انه بعد الاحداث الاقتصادية السلبية وتزايد الخسائر لعدد كبير من الشركات العملاقة وما تبعها من خسائر فادحة تحملها اصحاب المصالح في هذه الشركات والناتجة عن الممارسات الانتهازية التي قامت بها ادارة تلك الشركات ومنها ممارسة ادارة الارباح، والتمويل من خارج الميزانية، وغيرها من الممارسات الاخرى التي تعتبر خرقاً واضحاً لمبدأ التحفظ المحاسبي (اقبال والقضاة،2014).

ويمكن القول بأن مبدأ التحفظ المحاسبي يتمثل في الدرجة المرتفعة من التحقق المطلوب للاعتراف بالأخبار الجيدة (الإيرادات والأرباح)، مقارنة بالدرجة المنخفضة من التحقق اللازمة للاعتراف بالأخبار السيئة (المصروفات والخسائر)، حيث وجد أن الأرباح أو نتائج الأعمال تتأثر بالأخبار السيئة بشكل أسرع من تأثرها بالأخبار الجيدة.

ويسهم تطبيق الشركات المدرجة في البورصة لمبدأ التحفظ المحاسبي في الكشف عن مدى جدارة السوق المالي الناشئة (النجار،2014)، ويقوم الباحث بهذه الدراسة بهدف تبيان مستوى مبدأ التحفظ المحاسبي في التقارير المالية الصادرة عن الشركات المدرجة في بورصة فلسطين، ومدى تأثير مستوى مبدأ التحفظ المحاسبي لدى هذه الشركات على الأرباح، وبيان مدى اختلاف تأثير مبدأ التحفظ المحاسبي على الأرباح باختلاف نوع القطاع الاقتصادي الذي تنتمي اليه الشركات المدرجة في بورصة فلسطين.

1.2 مشكلة الدراسة:

تعمل الشركات داخل فلسطين في بيئة تحيط بها تقلبات سياسية واقتصادية، والتي من شأنها ان تنعكس على نتائج أعمال الشركات المدرجة في بورصة فلسطين، لا سيما في ظل حالة عدم التأكد الذي تعاني منه الشركات (تقرير الاستقرار المالي، سلطة النقد،2018)، وفي دراسة (Balakrishnan& Watts& Luo, 2016) التي توصلت الي ان الشركات الأقل تحفظاً في التقارير المالية شهدت انخفاض حاد في النشاط الاستثماري بعد بداية الازمة المالية العالمية 2007–2008م مقارنة بالشركات الأكثر تحفظاً في التقارير المالية، كما وجدت ان الشركات الأكثر تحفظاً شهدت انخفاض اقل من نشاط زيادة الدين وأداء الأسهم.

ومن هنا تبرز اهمية ممارسة مبدأ التحفظ المحاسبي والذي من شأنه التخفيف من أثر التقلبات الاقتصادية والسياسية على الشركات وانعكاس ذلك على نتائج أعمالها، لذلك سعت هذه الدراسة الي قياس أثر مستوى مبدأ التحفظ المحاسبي على ارباح الشركات المدرجة في بورصة فلسطين، ومدى تباين هذا التأثير باختلاف نوع القطاع الاقتصادي الذي تنتمي اليه الشركة.

وبناء على ما تقدم، تم صياغة مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية:

1. ما مستوى مبدأ التحفظ المحاسبي في التقارير والبيانات المالية الصادرة عن الشركات المدرجة في بورصة فلسطين؟
2. ما أثر مستوى مبدأ التحفظ المحاسبي في التقارير والبيانات المالية على الأرباح لدى الشركات المدرجة في بورصة فلسطين؟
3. هل يختلف أثر مستوى مبدأ التحفظ المحاسبي على ارباح الشركات المدرجة في بورصة فلسطين تبعاً لنوع القطاع الاقتصادي الذي تنتمي اليه الشركات؟

1.3 أهمية الدراسة:

الأهمية العلمية: تنبع أهمية موضوع الدراسة فيما يلي:

- تناولها لموضوع مهم في البيئة الفلسطينية لما تتسم به من تقلبات سياسية واقتصادية والتي تنعكس بشكل مباشر على الشركات المدرجة في بورصة فلسطين
- وهذا يتطلب من الشركات اتباع سياسات محاسبية متحفظة عند اعداد القوائم المالية حتى يعكس أداء الشركات بشكل أكثر تناسقاً مع الواقع الحقيقي
- ما سبق يؤدي إلى مساعدة مستخدمي القوائم المالية في اختيار القرارات الصائبة.

الاهمية العملية: تنبع أهمية موضوع الدراسة فيما يلي:

- الازمات المالية التي عصفت بالأسواق المالية العالمية زادت الاهتمام بمبدأ التحفظ المحاسبي
- الامر الذي دفع مستخدمي القوائم المالية للتركيز على مدى اعتماد الشركات مبدأ التحفظ المحاسبي في القوائم المالية قبل اتخاذها لقراراتها المالية المختلفة.

1.4 أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى تحقيق الآتي:

1. تحديد مستوى التحفظ في التقارير والبيانات المالية الصادرة عن الشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين خلال الفترة من 2010 إلى 2018 باستخدام مقياسين وهما نموذج (Basu, 1997) لقياس مبدأ التحفظ المحاسبي، ومقياس القيمة السوقية الي الدفترية.
2. بيان أثر تطبيق مبدأ التحفظ المحاسبي على أرباح الشركات والمدرجة في بورصة فلسطين خلال فترة الدراسة من 2010 إلى 2018.
3. بيان أثر مستوى مبدأ التحفظ المحاسبي على أرباح الشركات المدرجة في بورصة فلسطين تبعاً لكل قطاع اقتصادي على حدة.
4. توفير معلومات مفيدة للأطراف ذات الشأن والمستثمرين حول مستويات التحفظ داخل التقارير والبيانات المالية المنشورة ومن ثم المساهمة في تقييم شفافية الإفصاح المالي من قبل الشركات المدرجة في بورصة فلسطين.
5. الخروج ببعض التوصيات ذات العلاقة والتي يمكن أن يستفاد منها من قبل إدارات الشركات المساهمة العامة الفلسطينية.

1.5 حدود الدراسة

1. الحد الموضوعي: تختبر الدراسة مستوى مبدأ التحفظ المحاسبي في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين وانعكاسه على الأرباح.
2. الحد الزماني: تبحث الدراسة في المؤشرات المالية الصادرة عن الشركات، وفق التقارير المالية المنشورة في بورصة فلسطين خلال الفترة الممتدة من عام 2010 وحتى 2018 م.
3. الحد المكاني: تبحث الدراسة في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين.

1.6 فرضيات الدراسة

تستند الدراسة الي الفرضيات التالية:

1. تتبنى الشركات المدرجة في بورصة فلسطين ممارسات محاسبية متحفظة عند اعدادها للقوائم والبيانات المالية.
2. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمستوى مبدأ التحفظ المحاسبي التي تمارسه الشركات المدرجة في بورصة فلسطين على الأرباح المحققة.
3. يختلف أثر مستوى مبدأ التحفظ المحاسبي على ارباح الشركات المدرجة في بورصة فلسطين تبعاً لنوع القطاع الذي تنتمي اليه الشركات.

1.7 نموذج الدراسة

يتكون نموذج الدراسة من المتغيرات التالية:

المتغير المستقل: والمتمثل في مبدأ التحفظ المحاسبي والذي تم قياسه وفق نموذج (basu,1997) لقياس مستوى التحفظ على مستوى البورصة ككل، ومؤشر القيمة السوقية إلى الدفترية (BTM) لقياس مستوى التحفظ لكل شركة على حدا، وعلى مستوى القطاع الاقتصادي.

المتغير التابع: والمتمثل في الأرباح والذي تم قياسها وفق معدل العائد على الاصول (ROA).

المتغير الوسيط: والمتمثل في القطاع الاقتصادي الذي تنتمي له الشركة.

المتغيرات الضابطة: والمتمثلة في حجم الشركة ودرجة الرفع المالي ومعدل النمو.

نموذج الدراسة

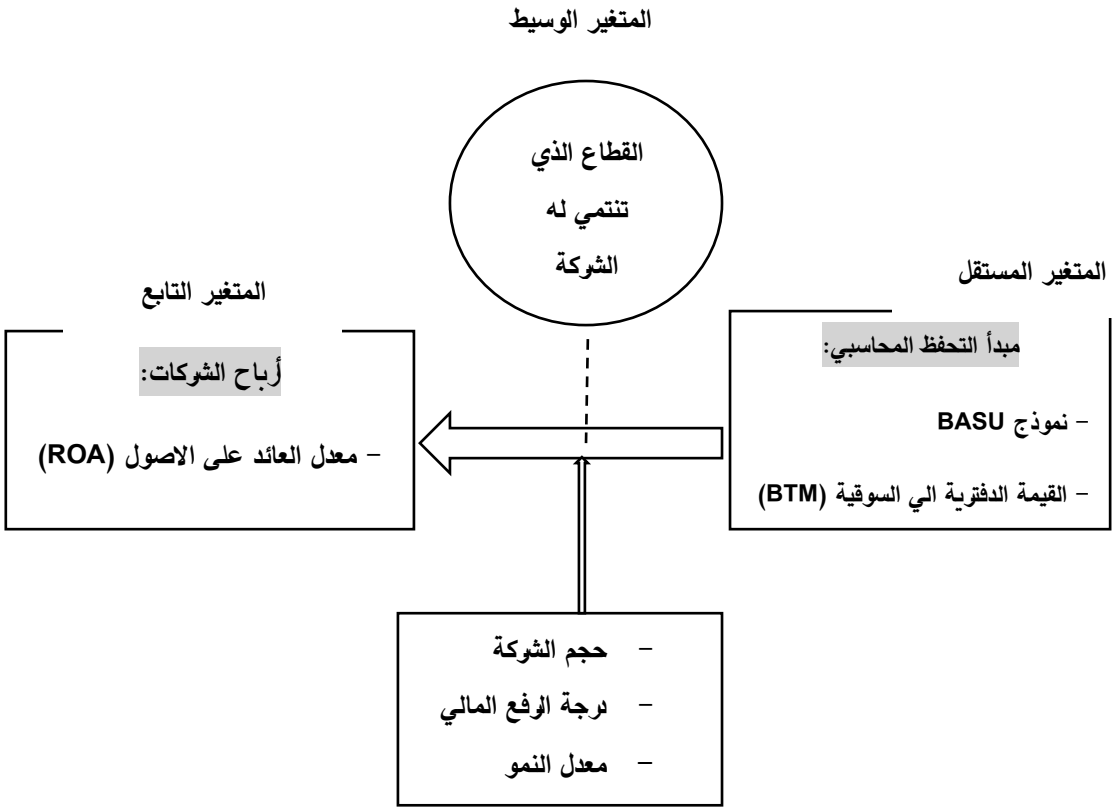

1.8منهجية الدراسة:

اعتمد الباحث لتحقيق اهداف الدراسة واختبار الفرضيات على المنهجية التالية:

1-الجانب النظري: اعتمد الباحث على المنهج الاستقرائي وذلك بالاستفادة من المراجع العربية والاجنبية والمقالات والدوريات المحكمة والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة.

2-الجانب العملي: قام الباحث بإجراء دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية، لقياس مستوى مبدأ التحفظ المحاسبي في شركات عينة الدراسة باستخدام نموذج (Basu, 1997) لقياس السوق ككل، ونموذج القيمة الدفترية الي السوقية (BTM) لقياس كل شركة على حدا، وبيان وأثر مستوى مبدأ التحفظ المحاسبي على الأرباح ممثلة بمعدل العائد على الأصول (ROA)، ومن ثم تحليل النتائج الاحصائية.

1.9 الدراسات السابقة

1- دراسة (طه، وآخرون، 2019م)، بعنوان: أثر التحفظ المحاسبي على إدارة الأرباح – دراسة تحليلية على الشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين.

هدفت الدراسة الي استكشاف مدى ممارسة الشركات المساهمة الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين للتحفظ المحاسبي وإدارة الأرباح، إضافة إلى اختبار العلاقة بينهما. وكانت عينة الدراسة تتكون من 28 شركة مدرجة في بورصة فلسطين، خلال الفترة من عام 2014 الى عام 2016. وتم استخدام نموذج المستحقات السالبة لقياس مبدأ التحفظ المحاسبي. بالنسبة لإدارة الأرباح وقد تم احتسابها باستخدام نموذج جونز المعدل. وقد أظهرت نتائج الدراسة إلى أنه في الوقت الذي تمارس فيه الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين لإدارة الأرباح، فان مستوى مبدأ التحفظ المحاسبي لديها يكون متدني. كما توصلت الدراسة أيضاً إلى وجود علاقة عكسية بين مبدأ التحفظ المحاسبي كمتغير مستقل، وإدارة الأرباح كمتغير تابع.

2- (Beatriz & Khalilov, 2019), "Accounting Conservatism and the Profitability of Corporate Insiders" التحفظ المحاسبي وربحية المطلعين على الشركة

هدفت الدراسة الي معرفة تأثير مبدأ التحفظ المحاسبي على توقعات المضاربة للمطلعين على الاخبار الجيدة والأخبار السيئة وبالتالي على ربحية التداول من الداخل ، أجريت الدراسة على الشركات المساهمة في اسبانيا، للفترة من 2003 حتى 2014، وقد استخدم الباحثان نموذج (basu,1997) لدراسة العلاقة بين مبدأ التحفظ المحاسبي المشروط وربحية المطلعون على المبيعات والمشتريات، ونموذج (Khan and Watts, 2009) لقياس التحفظ المشروط لكل شركة على حدا، بالإضافة الي استخدام نموذج القيمة الدفترية الي السوقية(BTM) لقياس التحفظ الغير مشروط، حيث وجدت الدراسة ان التحفظ المشروط وغير المشروط مرتبط بانخفاض أو زيادة ربحية المطلعين على المبيعات، وتوصلت الدراسة الي وجد علاقة محدودة لتأثير مبدأ التحفظ المحاسبي على الربحية من المشتريات. بحيث تتوافق هذه النتائج مع الفرضية حول دور المعلومات المختلفة للتحفظ المشروطة وغير المشروطة، وعلى التأثير غير المتماثل للتحفظ على فرص المضاربة على الأخبار الجيدة مقابل الأخبار السيئة؛ يأخذ البحث في الاعتبار الطبيعة الداخلية للتداول الداخلي ومبدأ التحفظ المحاسبي، حيث كانت النتائج قوية بالنسبة لمقاييس التحفظ المختلفة والتحليلات الإضافية.

3- دراسة (بربخ، 2019م)، بعنوان: قياس درجة التحفظ المحاسبي في القوائم المالية وبيان أثره على جودة الأرباح، دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في بورصة فلسطين.

هدفت الدراسة الي قياس مبدأ التحفظ المحاسبي في القوائم المالية وبيان أثره على جودة الأرباح، وفق مؤشرات (استمرارية الأرباح، القدرة التنبؤية للأرباح، تمهيد الدخل) .استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال التحليل الكمي لمتغيرات الدراسة، المستخرجة من القوائم المالية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين للفترة الممتدة (2012–2017م)، وتمثلت عينة الدراسة ب 42 شركة من اجمالي 48 شركة مكونة لمجتمع الدراسة ككل .وأظهرت نتائج الدراسة وجود تباين درجة الالتزام بالسياسات المحاسبية المتحفظة بين مختلف القطاعات الاقتصادية في بورصة فلسطين، تم استخدام نموذج (Basu, 1997) لقياس مبدأ التحفظ المحاسبي على كل قطاع على حدا، بحيث أوضح عدم تميز بورصة فلسطين بمبدأ التحفظ المحاسبي، وأن قطاع البنوك أظهر تحفظاً محاسبياً واضحاً، وهو يدلل على اهتمام البنوك الفلسطينية بمبدأ التحفظ المحاسبي. وأوضحت الدراسة الى وجود علاقة بين درجة مبدأ التحفظ المحاسبي وتمهيد الأرباح، الا انها لم تحدث تأثيرا معنويا للتحفظ على جودة الأرباح وفق مؤشري (القدرة التنبؤية للأرباح، واستمرارية الأرباح).

أوصت الدراسة بضرورة تفعيل أدوار الهيئات المشرفة على البورصة بهدف تفعيل الرقابة على عمليات الإقرار المالي وإلزام الشركات بزيادة مستويات التحفظ ضمن مستويات مقبولة ومعقولة والتي من شأنها ان تزيد من درجة الثقة في المعلومات المعروضة والمتاحة لمستخدمي البيانات المالية.

4- دراسة (صراوي، 2019م)، بعنوان: أثر التحفظ المحاسبي على العائد المحاسبي والقيمة الاقتصادية المضافة في الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي.

هدفت الدراسة إلى معرفة تأثير مبدأ التحفظ المحاسبي على القيمة الاقتصادية المضافة والعائد المحاسبي وقد خصصت الدراسة البحث على شركات في القطاع الصناعي المدرجة في بورصة عمان، حيث تم قياس مبدأ التحفظ المحاسبي باستخدام نموذج (Basu,1997) كما تم قياس العائد المحاسبي بمعدل العائد على الأصول (ROA)، وكذلك القيمة الاقتصادية المضافة في ظل وجود متغير حجم الشركة ومديونية الشركة كمتغيرات ضابطة. استخدم الباحث المنهج الكمي بالاعتماد على بيانات القوائم المالية للشركات الصناعية محل الدراسة المدرجة في بورصة عمان للفترة ما بين 2010–2017.

تكونت عينة الدراسة من (47) شركة صناعية مكونة للقطاع الصناعي في بورصة عمان، وتم استخدام نموذج الانحدار المتعدد لفحص واختبار الفرضيات. أظهرت نتائج الدراسة وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية للتحفظ المحاسبي على العائد على الأصول في الشركات الصناعية الأردنية المدرجة في بورصة عمان في ظل وجود المتغيرات الضابطة (نسبة المديونية، وحجم الشركة)، في حين بينت نتائج الدراسة عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية للتحفظ المحاسبي على القيمة الاقتصادية المضافة في الشركات الصناعية الأردنية المدرجة في بورصة عمان في ظل وجود المتغيرات الضابطة (نسبة المديونية، وحجم الشركة). أهم توصيات الدراسة: رفع مستوى إدراك إدارة الشركات الصناعية بأهمية مبدأ التحفظ المحاسبي وتشجيعها على تطبيق السياسات المحاسبية المتحفظة كأحد أدوات تحسين الأداء المالي والاقتصادي، تشديد الجهات الفاعلة ومنها هيئة الأوراق المالية بتشديد تطبيق الإجراءات الرقابية على الشركات الصناعية في لضبطها بتطبيق مستوى مقبول من مبدأ التحفظ المحاسبي في إعداد التقارير المالية، وذلك بهدف المحافظة على المصداقية والشفافية في القوائم المالية المنشورة في السوق.

5- دراسة (الفضل، 2018م)، بعنوان: العلاقة بين التحفظ المحاسبي وكفاءة القرارات الاستثمارية في ضوء الملكية الإدارية، دراسة ميدانية في البيئة الأردنية.

استهدفت الدراسة اختبار العلاقة بين مبدأ التحفظ المحاسبي وكفاءة قرارات الاستثمار في ظل تباين نسبة الملكية الإدارية بوصفها المحدد الأساس لكفاءة قرارات الاستثمار من خلال مستوى التحفظ في التقارير المالية. المنهجية المتبعة: تم تصميم نموذج للدراسة يقوم على أساس اعتبار مبدأ التحفظ المحاسبي المتغير المستقل وكفاءة قرارات الاستثمار على أساس انها المتغير

التابع. ولقد قاس الباحث التحفظ في الشركات عينة الدراسة باستخدام مقياس(Basu,1997) بينما استخدم نموذج Biddle et.al,2009 لقياس المتغير التابع. ولتحقيق هدف الدراسة تم اختبار فرضيتها باستخدام النموذج المصمم ولكن بمستويات مختلفة من الملكية الإدارية وذلك بالتطبيق على عينة مؤلفة من 87 شركة اردنية للفترة 2013-2017. جاءت نتائج الدراسة مدعمة لفرضيتها، حيث أظهرت وجود علاقات مختلفة بين مبدأ التحفظ المحاسبي وكفاءة قرارات الاستثمار تبعاً لاختلاف نسبة الملكية الإدارية. وان الجزء الأكبر من الشركات الأردنية لا تتبع سياسات محاسبية متحفظة لذلك سادت فيها ظاهرة عدم تماثل المعلومات ومن ثم عدم كفاءة قرارات الاستثمار، أما في الشركات المتحفظة فان كفاءة قرارات الاستثمار تعتمد على مستوى التحفظ الحدي الذي يختلف من مستوى ملكية إدارية الى آخر. لقد بينت نتائج الدراسة على عدم صحة اعتبار ان مبدأ التحفظ المحاسبي يعود بمنفعة مطلقة في تحسين جودة التقارير المالية وزيادة كفاءة قرارات الاستثمار والحد من مشاكل الوكالة، وذلك بالكشف عن وجود ما أطلق عليه الباحثان بالمستوى الحدي لمنفعة التحفظ، وذلك بفعل ارتباط التحفظ بدوافع المديرين.

6- (Hussain et la., 2017), "Accounting Conservatism and Firm Investment Decisions, A Case of Pakistan"." التحفظ المحاسبي وقرارات الاستثمار حالة دراسية باكستان "

تهدف الدراسة الي قياس مبدأ التحفظ المحاسبي وتأثيره على قرارات شركات الاستثمار، أجريت هذه الدراسة على 67 شركة باكستانية للفترة من 2012- 2017، تم استخدام المدخل الذي يستند إلى المستحقات لقياس التحفظ المشروط وغير المشروط. وتوصلت الدراسة إلى أن لكل من التحفظ المشروط وغير المشروط أثر إيجابي على كفاءة الاستثمار، وأن مبدأ التحفظ المحاسبي يساعد الشركات على الحد من المغالاة أو النقص في الاستثمار، وأظهرت النتائج أن التحفظ يقلل من مخاطر الاستثمار ويعمل على تجنب إدارة الشركات من الولوج في المشاريع ذات القيمة الحالية السالبة، وأوضحت الدراسة ان مبدأ التحفظ المحاسبي يعد أحد أهم أدوات حماية أصحاب المصالح في الشركات.

7- دراسة (عبيد، 2017م)، بعنوان: أثر التحفظ المحاسبي في التقارير المالية على القيمة السوقية للشركات المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان.

عمدت الدراسة إلى توضيح تأثير تطبيق مبدأ التحفظ المحاسبي في التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الأردنية، لبيان أهمية مبدأ التحفظ المحاسبي وأهمية القيمة السوقية للشركات، وتبيان أثر مبدأ التحفظ المحاسبي في التقارير المالية للشركات على القيمة السوقية لمجتمع الدراسة في الأسواق المالية الأول والثاني والثالث على القطاعات الاقتصادية، المالي والصناعي والخدمي، ولقياس المتغير المستقل (مبدأ التحفظ المحاسبي) تم استخدام عدة نماذج للقياس وهي نموذج (Basu,1997) ومقياس نسبة القيمة الدفترية الي القيمة السوقية (BTM)، مؤشر التحفظ (C-Score)، والمدخل الذي يستند إلى المستحقات. ولقياس المتغير التابع (القيمة السوقية للشركة) تم قياسه عن طريق ضرب أسعار الاغلاق بعدد الاسهم المصدرة في تاريخ نشر القوائم المالية. وتم التطبيق على عينة مكونة من (186) شركة مساهمة عامة بواقع (1116) مشاهدة للشركات المُدرجة في بورصة عمان، وزعت على 3 قطاعات رئيسة تم اختيارها وفقاً لمجموعة من المحددات، خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2015. وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لتوضيح إجابات أسئلة الدراسة والوصول إلى أهدافها، ولاختبار فرضيات الدراسة استخدمت طريقة المربعات الصغرى وتحليل الانحدار المتعدد (Multiple Regression) وتحليل الارتباط (Correlation) عن باستخدام برنامج التحليل الاحصائي (SPSS). توصلت الدراسة الى عدة نتائج: أهمها أن هناك أثر للتحفظ المحاسبي على القيمة السوقية للشركات المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان في كافة الأسواق المالية الأول والثاني والثالث وعلى والقطاعات الاقتصادية الثلاثة، وأظهرت النتائج أن المدخل الذي يستند إلى المستحقات يمكن أن يعتبر مقياسا يتلاءم مع طبيعة بورصة عمان لقياس أثر مبدأ التحفظ المحاسبي.

وكانت أبرز التوصيات التي توصلت اليها الدراسة، ضرورة تطبيق الشركات المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان سياسات مبدأ التحفظ المحاسبي الفاعلة في مختلف أسواقها وقطاعاتها لأهمية أثر مبدأ التحفظ المحاسبي على القيمة السوقية لتلك الشركات.

8- دراسة (أبو حميدة، 2017م)، أثر التحفظ المحاسبي في القوائم المالية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين على القيمة الاقتصادية المضافة.

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر مبدأ التحفظ المحاسبي على القيمة الاقتصادية المضافة لشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين، من خلال استخدام المنهج الوصفي التحليلي، حيث تَمَّ قياس مستوى مبدأ التحفظ المحاسبي ، واشتقاق النسب المالية الدالة على القيمة الاقتصادية المضافة لكل من الشركات المدرجة في بورصة فلسطين، وعددها (49) شركة، وقد تكوَّنت عينة الدراسة من جميع الشركات الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين منذ عام 2010م، التي تتوفر بياناتها المالية مدققة ومنشورة طيلة فترة الدراسة من سنة 2010 ولغاية 2015 م. مع استثناء قطاع البنوك؛ لخضوعه لقوانين محددة من حيث كفاية رأس المال؛ حيث يعتمد هذا القطاع على الديون بشكل كبير بخلاف باقي القطاعات، وبالتالي كانت العينة النهائية التي تَمَّ إجراء الدراسة عليها، تتكون من (24) شركة، بواقع (92) ملاحظة. وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: وجود أثر ذي دلالة إحصائية لدرجة ممارسة شركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين لمبدأ التحفظ المحاسبي، مقاساً بـ (القيمة الدفترية إلى السوقية) على القيمة الاقتصادية المضافة، وتَمَّ تأكيد ذلك من خلال وجود أثر ذي دلالة إحصائية لدرجة ممارسة شركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين لمبدأ التحفظ المحاسبي، مقاساً بـ (نسبة المستحقات الإجمالية إلى الأرباح قبل الأحداث غير العادية والعمليات غير المستمرة) على القيمة الاقتصادية المضافة. وبناءً على النتائج التي تَمَّ التوصل إليها، فقد أوصت الدراسة بضرورة تفعيل الدور الذي تقوم به الهيئة المشرفة على السوق المالي، بهدف تفعيل الرقابة على عملية الإقرار المالي، وإلزام الشركات بزيادة مستويات التَّحَفُّظ، وضمن مستويات معقولة، كي تزيد من موثوقية المعلومات المعروضة والمتاحة لمستخدمي القوائم المالية كافة.

9- (Zadparvar, 2016)"The Investigation of Accounting Conservatism's effects on Firm Value in the Tehran Stock Exchange" . "بحث أثر التحفظ المحاسبي على قيمة الشركة في بورصة طهران"

هدفت الدراسة الي معرفة العلاقة بين مبدأ التحفظ المحاسبي ومعايير قيمة الشركات خلال الفترة من 2004 حتى 2008، ولتحقيق اهداف الدراسة تم قياس مبدأ التحفظ المحاسبي من خلال تطبيق نموذج (Basu,1997) على عينة الدراسة المكونة من (101) شركة مدرجة في بورصة طهران للأوراق المالية خلال الفترة من 2004 حتى 2008، وتوصلت الدراسة مجموعة من النتائج اهمها وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين العناصر الثلاثة للمتغير التابع (عائد الاسهم والالتزامات طويلة الاجل والنفقات الرأسمالية) والمتغير المستقل "مبدأ التحفظ المحاسبي"، وأوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بإجراء بحوث أخرى في المستقبل تبحث في العلاقة بن الرفع المالي ومبدأ التحفظ المحاسبي إضافة إلى العلاقة بين أنواع الشركات ومبدأ التحفظ المحاسبي.

10- دراسة (شهيد، وعبس، 2015م)، قياس مبدأ التحفظ المحاسبي وبيان أثره في جودة الأرباح المحاسبية.

هدفت الدراسة الي قياس مستوى مبدأ التحفظ المحاسبي في الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية واختبار مدى تمتع رقم الأرباح بجودة عالية، ومن ثم اختبار تأثير مبدأ التحفظ المحاسبي في جودة الأرباح المحاسبية. وقد أجريت الدراسة على عينة مكونة من 11 شركة مدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية في الفترة الممتدة من (2009-2013) وقد تم استخدام نسبة القيمة الدفترية الي القيمة السوقية لحقوق الملكية لقياس مبدأ التحفظ المحاسبي وتم استخدام نموذج الانحدار لقياس

الأرباح الحالية على الأرباح السابقة لمعرفة مدى استمراريتها، ومن ثم بيان أثر مبدأ التحفظ المحاسبي على جودة الأرباح باستخدام أسلوب الانحدار.

وتوصلت الدراسة الي وجود اختلاف في نسب مبدأ التحفظ المحاسبي بين الشركات في الأعوام المختلفة، والتمتع بمستوى جودة عالية في كل سنوات الدراسة عدا عامي (2010-2011) حيث كانت الأرباح فيها أقل قدرة على الاستمرارية، وتوصلت الدراسة الى عدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية للتحفظ المحاسبي في جودة الأرباح المحاسبية.

11-دراسة (أبو جراد، 2015م)، بعنوان: العلاقة بين مبدأ التحفظ المحاسبي في السياسات المحاسبية والحاكمية المؤسسية وأثرها على جودة الافصاح عن البيانات المالية للمصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين.

تهدف الدراسة الي تبيان العلاقة بين السياسات المحاسبية المتحفظة والحاكمية المؤسسية وأثرها على جودة الافصاح عن البيانات المالية للمصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين، وقد طبقت الدراسة للفترة الممتدة ما بين عام 2008-2014، وتكون مجتمع الدراسة من 7 مصارف وتم اجراء مسح شامل لها، واستخدم مقياس نسبة القيمة الدفترية الي القيمة السوقية (BTM)، ونسبة المستحقات الي الأرباح قبل البنود غير العادية والعمليات غير المستمرة (TACC) كمقياس للتحفظ، واستخدام مؤشر قياس الحاكمية المؤسسية، وقياس جودة الافصاح من خلال تعليمات نظام الافصاح الصادرة عن بورصة فلسطين والتي تم المصادق عليها من قبل هيئة سوق راس المال الفلسطيني .وتوصلت الدراسة الي وجود علاقة إيجابية ذات دلالة احصائية بين مستوى مبدأ التحفظ المحاسبي للمصارف في اعداد التقارير المالية وتطبيقها لقواعد الحاكمية المؤسسية، وتوصلت الدراسة الي ان مستوى التحفظ في السياسات المحاسبية لا يؤثر على جودة الافصاح عن البيانات المالية المصرفية المحلية، كما توصلت الدراسة الي ان هناك تأثير لمستوى تطبيق قواعد الحاكمية المؤسسية على جودة الافصاح عن البيانات المالية للمصارف المحلية المدرجة في البورصة.

وأوصت الدراسة الي تشكيل جهة مختصة في سلطة النقد تعنى بإصدار نشرة دورية عن مستوى جودة الافصاح في المصارف، وتشجيع المصارف بالمزيد من الافصاح في تقاريرها المنشورة، والزامها بمستوى اعلى من مبدأ التحفظ المحاسبي.

12. (Li, 2015), Accounting Conservatism and the Cost of Capital: An International Analysis."التحفظ المحاسبي وتكلفة رأس المال " تحليل دولي"

تهدف الدراسة إلى توضيح المنافع المتحققة من تطبيق سياسات مبدأ التحفظ المحاسبي في إعداد التقارير المالية على أسواق رأس المال إضافة الي أسواق الديون الدولية في (35) دولة، وقد تم استخدام معدل الفائدة لقياس تكلفة الديون، ومعدل الخصم من النماذج المحاسبية لقياس تكلفة راس المال، وبالنسبة للتحفظ المحاسبي عبر عنه بمستوى الاعتراف بالخسائر المقدر في نموذج (Basu,1997)، وقد أجرت الدراسة تحليل التحقق من النتائج، والتي شملت مقاييس أخرى للتحفظ المحاسبي وتكلفة رأس المال.

وتوصلت الدراسة الي نتائج أهمها وجود علاقة عكسية بين درجة مبدأ التحفظ المحاسبي وتكلفة رأس المال؛ وأوصت الدراسة بزيادة مستوى مبدأ التحفظ المحاسبي في التطبيق الذي يعمل على تخفيض تكلفة رأس المال المقترض.

13. (Caskey and Laux , 2015), "Corporate governance, accounting conservatism and manipulation"."حوكمة الشركات والتحفظ المحاسبي والفساد"

هدفت الدراسة الي وضع نموذج لتحليل مدي دور الحاكمية المؤسسية في مجلس الادارة على خيارات التقارير المالية للشركات الامريكية وحوافز المديرين منعاً للتلاعب بالتقارير المالية ، وعلى الرغم من ان مبدأ التحفظ المحاسبي قد يستخدم من قبل المدراء للتلاعب في النظام المحاسبي والتي تصل في بعض الأحيان الى تضليل مجلس الإدارة وتشويه القرارات، الا ان

الرقابة الفعالة تعمل على تقليص من قدرة المدراء على التلاعب والتي تزيد من فوائد تطبيق مبدأ التحفظ المحاسبي في الشركات، ويقلل من التكاليف في الوقت نفسه. وتوصلت الدراسة الى أن الرقابة القوية والحاكمية المؤسسية الفعالة تؤدي الي تحفظ كبير في السياسات المحاسبية ويمنع الإدارات من التلاعب، ويزيد من كفاءة الاستثمارات في الشركات. وأوصت الدراسة بتحليل قدرة الادارة على التلاعب بالأرقام الي تؤثر على اختبارات مبدأ التحفظ المحاسبي في تحقيق أفضل كفاءة للاستثمار.

14. **(Abedini & Ranjbar &mazaffari, 2014), "Investigating effect of accounting conservatism and earnings quality on reaction of investors to cash stock of companies accepted in Tehran stock exchange".**
" بحث أثر التحفظ المحاسبي وجودة الارباح على ردة فعل المستثمرين في الاسهم النقدية للشركات المدرجة في بورصة طهران".

هدفت الدراسة الي التعرف على تأثير مبدأ التحفظ المحاسبي على جودة الأرباح والقيمة السوقية الإسمية للأوراق المالية، والعائد على الاسهم في الشركات المدرجة في بورصة طهران، وتكونت عينة الدراسة من 120 شركة للفترة الممتدة ما بين (2006-2011)، وقد استخدم لقياس مبدأ التحفظ المحاسبي نسبة المستحقات الي قيمة الاسهم العادية ومعالجتها بضربها (-1) ولقياس جودة الأرباح بالاعتماد على نموذج جونز، وأظهرت نتائج الدراسة انه توجد علاقة مباشرة بين مبدأ التحفظ المحاسبي وجودة الأرباح، وأن تطبيق إجراءات مبدأ التحفظ المحاسبي عند اعداد التقارير المالية تعمل على الحد من تطبيق المديرين ودوافعهم لاستخدام الاستحقاقات.

15- دراسة (النجار، 2014م)، بعنوان: قياس مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم والتقارير المالية وأثره على القيمة السوقية للسهم.

عمدت الدراسة إلى قياس مستوى التحفظ في التقارير المالية الصادرة عن الشركات المدرجة في بورصة فلسطين، واظهار تأثير تطبيق مبدأ التحفظ المحاسبي على القيمة السوقية للسهم، تم استخدام نموذجي (Beaver and Ryan,2000) و (Basu,1997) لقياس مبدأ التحفظ المحاسبي .وتم تطبيق الدراسة على 31 شركة مكونة لعينة الدراسة خلال الفترة من 2005-2012م، وقد أظهرت نتائج الدراسة الي تدني مستوى مبدأ التحفظ المحاسبي المطبق في التقارير المالية التي تصدرها الشركات المدرجة في بورصة فلسطين. توصلت الدراسة إلى أن قطاعي التأمين والبنوك هما الأكثر تحفظاً، وأن القطاع الاستثماري وجد الأقل تحفظاً، ووجدت الدراسة ان مستوى مبدأ التحفظ المحاسبي يؤثر بشكل إيجابي على القيمة السوقية للأسهم.

وأوصت الدراسة بتعزيز وتفعيل الأدوار التي تقوم به الهيئة المشرفة على السوق المالي بهدف تفعيل الرقابة على عملية الإقرار المالي وإلزام الشركات برفع درجة التحفظ المطبقة الي مستويات مقبولة.

16- دراسة (عبد المجيد، 2013م)، قياس مستوى التحفظ المحاسبي والعوامل المؤثرة عليه في التقارير المالية لشركات التأمين السعودية.

هدفت الدراسة إلى قياس مستوى مبدأ التحفظ المحاسبي والعوامل المؤثرة عليه في التقارير المالية السنوية لشركات التامين المسجلة في سوق الأوراق المالية في المملكة العربية السعودية خلال الفترة الممتدة ما بين (2008 حتى 2012) ، وتم استخدام نموذج الاستجابة غير المتماثلة للأرباح تجاه الأخبار الجيدة والأخبار السيئة المقترح من جانب (Basu,1997) لقياس مستوى مبدأ التحفظ المحاسبي والعوامل المؤثرة عليه. توصلت الدراسة إلى وجود مستوى منخفض من مبدأ التحفظ المحاسبي في التقارير المالية لشركات التامين السعودية، كما توصلت إلى أن هذا المستوى من مبدأ التحفظ المحاسبي في هذه الشركات ذو علاقة موجبه مع حجم الشركة وملكية الشركة وذو علاقة سالبة مع مديونية الشركة وعمر الشركة . وتوصي الدراسة بإلزام الجهات

المختصة بالإشراف والرقابة على شركات التأمين في المملكة العربية السعودية الشركات بتبني مستوى أعلى من مبدأ التحفظ المحاسبي في إعداد تقاريرها المالية وذلك بهدف زيادة حماية الأموال الضخمة المتجمعة لدى هذه الشركات.

17. **(Watts & Zuo, 2011)، "Accounting Conservatism and Firm Value: Evidence from the Global Financial Crisis". التحفظ المحاسبي وقيمة الشركة: الأزمة المالية العالمية كدليل**

قامت هذه الدراسة باختبار أثر مبدأ التحفظ المحاسبي على قيمة الشركة خلال الأزمة المالية عام 2008 بالتطبيق على 2983 شركة غير مالية في الولايات المتحدة الامريكية، واستخدمت الدراسة نموذج (Basu,1997) لقياس مبدأ التحفظ المحاسبي، وتم قياس أثر التحفظ على قيمة الشركة من خلال تحسين قدرة الاقتراض (عبر شروط أفضل) والحد من الانتهازية الادارية. وتوصلت الدراسة الى ان التحفظ يحسن من القدرة الائتمانية للشركات ويعمل على الحد من ممارسات ادارة الأرباح الانتهازية ويعمل على تعزيز قيمة الشركة.

1.10 التعقيب على الدراسات السابقة:

من خلال الدراسات السابقة يمكن استعراض التالي:

1.11 الفجوة البحثية:

اختبرت العديد من الدراسات في فلسطين التحفظ المحاسبي، ففي دراسة (طه، وآخرون، 2019) اختبرت أثر التحفظ المحاسبي على إدارة الأرباح في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين، فيما كانت دراسة (بربخ،2019) حول قياس درجة التحفظ المحاسبي وبيان أثره على جودة الأرباح، بينما دراسة (النجار،2014) قامت بدراسة التحفظ المحاسبي وأثره على القيمة السوقية.

فيما تمثلت الفجوة البحثية في هذه الدراسة انها اختبرت مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية وبيان أثره على الأرباح ممثلاً بمعدل العائد على الأصول، وبيان أثر مستوى التحفظ المحاسبي على أرباح الشركات المدرجة في بورصة فلسطين تبعاً لنوع القطاع الذي تنتمي اليه الشركات.

1.12 ما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة:

1- اعتمادها على نموذجين لقياس مستوى مبدأ التحفظ المحاسبي وهما من نموذج (Basu,1997) ونموذج القيمة الدفترية الي السوقية(BTM).
2- تضمنت الدراسة متغيرات ضابطة لقياس أثر مبدأ التحفظ المحاسبي على أرباح الشركات بشكل أكثر دقة.
3- حداثة فترة الدراسة حيث شملت كافة البيانات المنشورة حتى بداية عام 2020.

الاطار النظري

يشتمل الجانب النظري للدراسة الى جانبين اساسيين الاول مبدأ التحفظ المحاسبي، والثاني الربح المحاسبي.

أولاً: مبدأ التحفظ المحاسبي

يعتبر مبدأ التحفظ المحاسبي أو ما عُرف تسميته بالحيطة والحذر، من المبادئ الأساسية التي تشكلت عليها النظرية المحاسبية، وذلك كمبدأ رئيسي في معالجة الاحداث المحاسبية بينما يتم إعداد القوائم المالية، لاسيما في ظل وجود حالات عدم التأكد التي قد يواجها المحاسبين عند التطبيق العملي للأحداث الاقتصادية (الرشيدي، 2011م).

يعتبر مبدأ التحفظ المحاسبي من الادوات المهمة في معالجة صراعات الوكالة بين حملة الاسهم وأصحاب الديون، حيث يعمل مبدأ التحفظ المحاسبي على الحد من تكلفة الوكالة المتعلقة بالديون، كذلك يعمل على تقليل عدم التماثل في المعلومات المحاسبية، ويعمل على حماية مصالح الدائنين، ويساعد الشركة لتكوين سمعة جيدة جه الدائنين، والحد من تكلفة الديون الحالية

والمستقبلية، ويعمل على تزويد الدائنين بالمعلومات في التوقيت الملائم عن الجانب السلبي للمخاطر على قروضهم (ابو جراد، 2015م).

لذلك يعتبر مبدأ التحفظ المحاسبي من ابرز المعالجات المحاسبية التي حازت اهتمام العديد من الكاتبين في الأدب المحاسبي والباحثين في الفترات الأخيرة، وتطور الاهتمام بمبدأ التحفظ المحاسبي الي المجال المهني التطبيقي، وبالتالي فإن مبدأ التحفظ المحاسبي يلعب دوراً مهم في ضبط سلوك الادارة في اختيار السياسات المحاسبية، حيث ان تطبيق مبدأ التحفظ المحاسبي يدفع الإدارة الى استخدام السياسات المحاسبية التي تعمل على دعم المركز المالي للشركة بالدرجة الأولى، وتحافظ على مصالح الاطراف العديدة المرتبطة بها على الرغم من تعارض أو توافق هذه المصالح، وبالأخص حملة الأسهم و أصحاب الديون، وان مبدأ التحفظ المحاسبي يعمل على تقييد الإدارات من استخدام السياسات المحاسبية المتحررة التي قد تستغلها في تحقيق مصالح مالية لنفسها أو لطرف معين على حساب طرف أو اطراف اخرى، وهو ما يشكل خطر على سلامة وكفاءة المركز المالي للشركة، ويعمل على اختلال التوازن المطلوب بين أصحاب المصالح المرتبطين بها، وبالتالي تخفيض قيمتها السوقية (ابو خزانة، 2011م).

من خلال ما سبق تبرز اهمية ودور مبدأ التحفظ المحاسبي في الممارسات العلمية وتأثره على الاحداث الاقتصادية، والتطرق في هذا المبحث الي مبدأ التحفظ المحاسبي وأهميته وأنواع مبدأ التحفظ المحاسبي وإيجابياته وسلبياته، ومبررات ممارسة مبدأ التحفظ المحاسبي، وأبرز طرق قياس مبدأ التحفظ المحاسبي.

2.1.3 أهمية مبدأ التحفظ المحاسبي (عوجه، 2016م)

تبرز أهمية تبني سياسات محاسبية متحفظة عند اعداد التقارير المالية في التالي:

1- مبدأ التحفظ المحاسبي يعتبر أداة فعالة لكبح جماح التفاؤل المفرط عند المديرين والمحاسبين في تقييم أصول والتزامات الشركة، وفي حالات الشك التي تقابل المحاسب
2- ان استخدام مبدأ التحفظ المحاسبي في اعداد القوائم المالية يؤدي إلى رفع درجة الموضوعية في المعلومات المحاسبية المقدمة
3- يعمل مبدأ التحفظ المحاسبي على حماية حقوق الملاك من تغول الإدارة والتي قد تعمل على تطبيق سياسات من شأنها أن تؤدي إلى زيادة الأرباح وتوزيعاتها، وكذلك حماية حقوق الدائنون من خلال عدم اجراء توزيعات لمكاسب غير متحققة على حملة الأسهم.
4- مبدأ التحفظ المحاسبي يساهم في رفع من كفاءة الإفصاح المحاسبي في البيانات المالية، حيث ان جودة الإفصاح تنتج عن ممارسة مبدأ التحفظ المحاسبي والافتراضات التي تشكلت خلالها التقديرات المحاسبية
5- يساهم في مساعدة المستثمرين في الأسواق المالية، لأن القوائم المالية التي تتصف بالتحفظ تكون ذات معلومات أكثر مصداقية، حيث أن البيانات المالية المُتحفظة تزيد من إدراك المستثمرين بأن تدني في الأرباح المحاسبية لا يعني تدني في الاداء الاقتصادي للشركة، من خلال بعض الدراسات يمكن التوصل الي ان العائد المرجو من تطبيق مبدأ التحفظ المحاسبي تزيد عن الضرر الناتج عن تطبيقه
6- يعطي مبدأ التحفظ المحاسبي هامش أمان لمستخدمي القوائم المالية للمحافظة على مصالحهم من النتائج غير المرغوبة، لذلك فإنهم يجدون أن البيانات المالية التي تتصف بالتحفظ قد تعطي نتائج مرضية على المدى الطويل.

مقاييس التحفظ المحاسبي:

يوجد أربعة مقاييس شائعة لقياس مستوى التحفظ المحاسبي وهي:

1- **نموذج (Basu, 1997)** : ويعرف أيضاً بمقياس العلاقة بين الأرباح وعوائد الأسهم، وقد تم استخدام النموذج من قبل العديد من الدراسات على المستوى الدولي والمحلي، وهو يفترض أن المحاسبين يميلون إلى تعجيل الاعتراف بالخسائر غير المحققة (محمد، 2011م)، ويفترض ايضاً النموذج أن مبدأ التحفظ المحاسبي يتطلب درجة أعلى للتحقق من المكاسب مقارنة بدرجة متدنية من التحقق للخسائر وهو جوهر مبدأ التحفظ المحاسبي، إذ تؤدي المكاسب إلى زيادة صافي الأصول، بينما تؤدي الخسائر إلى تخفيضها، ويتم قياس مستوى التحفظ من خلال ملاحظة سرعة الاستجابة لهذه المكاسب والخسائر أي أن مبدأ التحفظ المحاسبي يعمل على عدم تماثل توقيت الاعتراف بالأحداث الاقتصادية، إذ تنعكس الأخبار السيئة في الأرباح بشكل أسرع من الأخبار الجيدة، وقد تنبأ **Basu** أن عوائد الأسهم السالبة سوف تنعكس بشكل كامل في أرباح الفترة نفسها، بينما عوائد الأسهم الموجبة ستنعكس بشكل غير كامل في نفس الفترة (ياسين، 2008م).

2- **مدخل القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية، نموذج (Beaver & Ryan, 2000)** : يستخدم هذا المدخل نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية وذلك لمقارنة قيمة سهم المنشأة بمقارنة قيمته الدفترية مع قيمته السوقية وقد أشارت عدة دراسات (حمدان، 2011م)، ووفقاً لهذا النموذج فإن مبدأ التحفظ المحاسبي يعمل على تخفيض صافي القيمة الدفترية لحق الملكية مقارنة بالقيمة السوقية، لذلك فإن زيادة نسبة القيمة السوقية لحق الملكية إلى قيمتها الدفترية يؤدي إلى رفع مستوى مبدأ التحفظ المحاسبي والعكس صحيح، ويمكن تطبيق هذا النموذج إما بنسبة القيمة السوقية لحق الملكية إلى قيمتها الدفترية، وهنا تكون زيادة النسبة دليل على ممارسة التحفظ، وقد يتم استخدام النموذج بنسبة القيمة السوقية الى القيمة الدفترية لحق الملكية، وهنا، فإنّ انخفاض النسبة دليل على ممارسة مبدأ التحفظ المحاسبي (كساب، 2011م)، بمعنى أن الشركة مقيمة بأقل مما يجب، وهو جوهر التحفظ في النظرية المحاسبية.

3- **المدخل الذي يستند إلى المستحقات:** المستحقات هي الفرق بين التدفق النقدي التشغيلي وصافي الأرباح، حيث أن ظهور المستحقات بقيمة سالبة عبر فترة زمنية يشير إلى استمرارية التدفقات النقدية أكثر من الأرباح، بمعنى آخر وجود سياسات محاسبية متحفظة عملت على تخفيض أرباح الشركة المعلن عنها، بينما بقيت التدفقات النقدية مستمرة نتيجة وجود أرباح جيدة غير معترف بها (Chen,S.,Gul,F.A.,Wu,D, 2008).

4- **مؤشر التحفظ (C-Score):** تم تطوير هذا المؤشر من قبل Penman& Zhang ويهدف الى قياس تأثير مبدأ التحفظ المحاسبي على الميزانية العمومية، وذلك بالنظر إلى نسبة الاحتياطات الخفية إلى صافي الأصول التشغيلية، وتشير زيادة الاحتياطات الخفية بنسبة أعلى من صافي الأصول التشغيلية إلى أن الشركة تستخدم سياسات محاسبية متحفظة عند الإعلان عن قيمة أصولها، وعليه فإن ارتفاع مؤشر (C-Score) يعني زيادة درجة التحفظ (ياسين، 2008م) .

2.2.4 علاقة مبدأ التحفظ المحاسبي بالأرباح:

يعمل مبدأ التحفظ المحاسبي على ان تكون المكاسب تميل الى ان تكون أكثر استمرارية من الخسائر، حيث ان القوائم المالية المتحفظة لا تعترف بالزيادات غير المتحقق منها في صافي الأصول (المكاسب) في وقت حدوثها، وانما تعترف بها خلال الفترات المستقبلية عندما تتحقق التدفقات النقدية التي تولد هذه الزيادات، فعند زيادة قيمة الاصل لأنه من المتوقع ان يتحقق عنه تدفقات نقدية مستقبلية إضافية، فان المكاسب سوف يتم الاعتراف بها في المستقبل عندما تتحقق هذه الزيادة في التدفقات النقدية بالفعل، ويعني هذا ان المكاسب تميل لان تكون أكثر استمرارية.

وحيث ان الشركات ذات الأرباح الموجبة يكون لديها مكاسب معترف بها، فان الأرباح تميل لان تكون أكثر استمرارية (Ball et al,2013)، ومن ناحية اخرى فان الخسائر التي يتوافر بشأنها نفس القدر من ادوات التحقق المتوفر للمكاسب غير

المعترف بها، يتم الاعتراف بها عند توافر هذا القدر من ادوات التحقق وليس عند حدوث التدفقات النقدية المنخفضة في المستقبل. ويترتب على ذلك وجود نقص في الأرباح عند حدوث الخسائر وليس عند تحقق النقص الفعلي في الأرباح بالمستقبل.

إن الشركات ذات الخسائر أو النقص في الأرباح تكون أكثر عرضة لوجود خسائر معترف بها، وحيث ان هذه الخسائر لا تتكرر في المستقبل وبالتالي فان الخسائر تكون اقل استمرارية من الأرباح. ونظراً لان هذه الخسائر تكون مؤقتة فان استمرارية الأرباح والتغيرات في الأرباح تقدم مقاييس للتحفظ المحاسبي (Gao, 2013).

ولقد توقع (BASU,1997) أن عوائد الأسهم والأرباح تميل الي ان تعكس الخسائر في نفس الفترة، إلا أن الخسائر تنعكس في عوائد الاسهم بشكل أسرع من المكاسب، وقد توصل الي وجود معامل مرتفع للعوائد على الاسهم وقيمة مرتفعة لمعامل التحديد الخاص بانحدار عينة من الشركات الامريكية ذات العوائد السالبة على الاسهم مقارنة بعينة اخرى من الشركات ذات العوائد الموجبة على الاسهم.

2.2.5 بيئة الدراسة المتمثلة في بورصة فلسطين:

تأسست بورصة فلسطين (PEX) في البداية تحت اسم سوق فلسطين للأوراق المالية في عام 1995 كشركة مساهمة خاصة، حيث بدأت أولى جلساتها للتداول بتاريخ 18-2-1997، وتحولت البورصة إلى شركة مساهمة عامة في عام 2010 ليصبح الاسم التجاري "بورصة فلسطين" وشعارها " فلسطين الفرص". تعمل بورصة فلسطين PEX تحت اشراف هيئة سوق رأس المال الفلسطينية PCMA طبقاً لقانون الأوراق المالية رقم 12 لسنة 2004، وتسعى البورصة الي تنظيم التداول في الأوراق المالية من خلال القوانين والانظمة الحديثة التي توفر أفضل سبل الحماية والتداول الآمن، وتعمل على تنمية الوعي الاستثماري لدى المجتمع المحلي وتعزيز العلاقة مع الهيئات والمؤسسات المالية المحلية والإقليمية والدولية. وقد بلغ عدد الشركات المدرجة في بورصة فلسطين (48) شركة حسب الموقع الالكتروني الرسمي لبورصة فلسطين (www.pex.ps) (17-2-2020)، وتتوزع الشركات المدرجة في البورصة على خمسة قطاعات اقتصادية، هي: البنوك والخدمات المالية، والتأمين، والاستثمار، والصناعة، والخدمات. وتتداول السوق بالأسهم العادية بعملتي الدينار والدولار الأميركي.

الدراسة التطبيقية واختبار الفرضيات

3.1.1 منهجية الدراسة: لاختبار فرضيات الدراسة وتحقيق أهدافها، استخدم الباحث المنهج التحليلي الوصفي وذلك وفقاً لما يلي: -

3.1.2 وسائل جمع البيانات: قام الباحث بجمع البيانات اللازمة للدراسة من واقع سجلات سوق فلسطين للأوراق المالية، وبمراجعة البيانات المالية الخاصة بالشركات مجتمع الدراسة، ومن واقع التقارير المالية المدققة والمنشورة من هذه الشركات خلال الفترة من 2010 وحتى 2018م.

3.1.3 نموذج الدراسة: هناك عدة نماذج تقيس مستوى مبدأ التحفظ المحاسبي، وقد استخدم الباحث نموذج (Basu,1997) لتأكيد اختبار الفرضيات، ويعتمد هذا النموذج على حقيقة مفادها أن المحاسبين يميلون إلى الاعتراف بالخسائر غير المحققة قبل الأرباح غير المحققة، ووفقاً لهذا النموذج فإنّ الأخبار السيئة تنعكس في الأرباح بشكل أسرع من الأخبار الجيدة، ولهذا فمن المتوقع أن تكون الأرباح أكثر ارتباطاً بالأرباح في الفترات التي تتصف بالأخبار السيئة أكثر منها في الفترات التي تتصف بالأخبار الجيدة، وعليه، فإنّ مقياس التحفظ هو الفرق بين حركة الأرباح في فترات الأخبار السيئة وعلاقتهما في فترات الأخبار الجيدة.

وقد استخدم نموذج (Basu, 1997) الانحدار العكسي للأرباح المتراجعة $(\mathbf{X_{i,t}})$ على العائد $(\mathbf{R_{i,t}})$ وفقاً لنموذج الانحدار الآتية:

$$X_{i,t} / P_{i,t-1} = \alpha 0 + \alpha 1\, DR_{i,t} + \beta 0\, R_{i,t} + \beta 1 (R_{i,t} \times DR_{i,t})$$

$\mathbf{X_{i,t}}$: ربح السهم العادي للشركة i للفترة t ويساوي صافي الربح قبل البنود غير العادية مقسوماً على عدد الأسهم العادية.

$\mathbf{P_{i,t-1}}$: سعر السهم بداية الفترة t للشركة i.

$\mathbf{R_{i,t}}$: عائد السهم ويقاس من خلال الفرق بين السعر السوقي للسهم في نهاية الفترة وبدايتها مع إضافة توزيعات الأرباح.

$\mathbf{DR_{i,t}}$: متغير وهمي (*dummy variable*) ويساوي (1) إذا كان $R_{i,t}$ أقل من الصفر (0) إذا كان $R_{i,t}$ أكبر من الصفر.

وقد استخدمت الدراسة أيضاً نموذج (Beaver & Ryan, 2000).

ووفقاً لهذا النموذج وبافتراض ثبات جميع العوامل الأخرى فإنّ مبدأ التحفظ المحاسبي يميل إلى تخفيض صافي القيمة الدفترية لحق الملكية للشركة مقارنة بقيمتها الحقيقية، لذلك فإنّه بزيادة نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية لحقوق الملكية يزداد حجم مبدأ التحفظ المحاسبي والعكس صحيح، وترجع جذور هذا النموذج ل (Feltham & Ohlson) حيث قدما مبدأ التحفظ المحاسبي في نموذج لتقييم الدخل المتبقي، ووصفوا التحفظ بأنه الميل إلى التحيز لأسفل، أي تدنية القيمة الدفترية مقارنة بقيمتها السوقية. وهذا النموذج يمكن استخدامه اما بنسبة القيمة السوقية لحق الملكية إلى قيمتها الدفترية، وهنا تكون زيادة النسبة دليلاً على ممارسة التحفظ، وقد يتم استخدام النموذج بنسبة القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية لحق الملكية، وهنا فإنّ انخفاض النسبة دليل على ممارسة مبدأ التحفظ المحاسبي.

ومن أهم مميزات هذا النموذج أنه يمكنه قياس مبدأ التحفظ المحاسبي في شركة محددة في عام واحد أو وفقاً لسلسلة زمنية، وهي الميزة التي يتميز بها هذا النموذج مقارنة بنموذج (Basu) ونموذج (Ball & Shivakumar, 2005) اللذين لا يمكنهما قياس التحفظ لشركة محددة (سلسلة زمنية).

الأرباح: فقد تم استخدام معدل العائد على الأصول (ROA) للتعبير عن مدى ربحية الشركة نسبة إلى إجمالي أصولها، ويعطي العائد على الأصول فكرة عن مدى كفاءة الإدارة في استخدام أصولها لتحقيق الأرباح، ويتم احتساب العائد على الأصول بقسمة أرباح الشركة السنوية على إجمالي أصولها بالنسبة المئوية

حجم الشركة: تم استخدام القيمة الدفترية لإجمالي الأصول للدلالة على حجمها ولإزالة أثر اختلاف الشركات في حجمها فقد استخدم اللوغاريتم الطبيعي للقيمة الدفترية (حقوق المساهمين) في نهاية السنة.

درجة الرفع المالي: تم قياسها من خلال قسمة مجموع الالتزامات على مجموع الأصول.

مؤشر النمو: تم احتسابه بقسمة التغير في الأصول على الأصول في بداية الفترة.

3.1.4 فترة الدراسة: غطت الدراسة الفترة الواقعة بين العام 2010م وحتى العام 2018م وقد تم اختيار هذه الفترة لتوفر بيانات منشورة لدى معظم مفردات مجتمع الدراسة خلال هذه الفترة.

3.1.5 أداة الدراسة : استخدم الباحث بيانات القوائم المالية المنشورة من قبل الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية خلال فترة الدراسة من 2010 وحتى 2018م، وقد تم تطبيق نموذج لقياس مستوى التحفظ (Basu, 1997) على مستوى البورصة ككل، ومن ثم مؤشر القيمة السوقية الي الدفترية (Beaever & Ryan, 2000) وذلك بهدف قياس التحفظ لدى الشركات المدرجة في بورصة فلسطين لقياس كل شركة على حدا، وعلى مستوى كل قطاع اقتصادي على حدا، ومن ثم بحث انعكاسه على الأرباح، وقد تم تشغيل البيانات التي تم الحصول عليها باستخدام البرنامج الإحصائي E-Views وبرنامج SPSS.

3.1.6 مجتمع الدراسة: يتكون مجتمع الدراسة من كافة شركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين، التي تبلغ 48 شركة حسب الموقع الإلكتروني الرسمي لبورصة فلسطين (www.pex.ps) (17-2-2020) وقد وزعت هذه الشركات على خمسة قطاعات هي: قطاع الاستثمار، قطاع البنوك، قطاع التأمين، قطاع الخدمات، وقطاع الصناعة، وقد تم الحصول على كافة القوائم المالية الخاصة بهذه الشركات عن الفترة (2010-2018) من خلال الموقع الالكتروني الرسمي لبورصة فلسطين والجدول (3.1).

القطاع	التكرار	النسبة المئوية
قطاع الخدمات	11	%22.9
قطاع البنوك وخدمات مالية	7	%14.6
قطاع التأمين	7	%14.6
قطاع الصناعة	13	%27.1
قطاع الاستثمار	10	%20.8
المجموع	48	%100

جدول (3.1): توزيع مجتمع الدراسة حسب القطاع الاقتصادي:

3.1.7 لقد تم اختيار الشركات محل الدراسة وفقا لشروط معينة تمثلت فيما يلي:

1- توفر بياناتها المالية مدققة ومنشورة طيلة فترة الدراسة من سنة 2010 ولغاية 2018م.
2- لم تشارك في أي اندماج مع شركة أخرى طيلة فترة الدراسة.
3- مدرجة في التداول طيلة فترة الدراسة.
4- توفر أسعار إغلاق أسهمها في نهاية كل عام من مدة الدراسة.
5- عدم تعرض أسهمها للإيقاف عن التداول.

ووفقا لما سبق فقد توافرت الشروط السابقة في 33 شركة موزعة على القطاعات الاقتصادية الخمسة كما في جدول (3.2)

جدول (3.2): يبين توزيع عينة الدراسة على القطاعات الاقتصادية.

القطاع	التكرار	النسبة المئوية
قطاع الصناعة	9	%27.28
قطاع الخدمات	7	%21.21
قطاع الاستثمار	7	%21.21
قطاع البنوك وخدمات مالية	5	%15.15
قطاع التأمين	5	%15.15
المجموع	33	%100

يوضح الجدول رقم (3.2) ان أكبر القطاعات تمثيلاً في مجتمع الدراسة هما قطاع الصناعة بنسبة 27.28% ويليه قطاعي الخدمات والاستثمار بنسبة 21.21% وقطاعي البنوك والتأمين بنسبة 15.15%.

3.1.8 قياس متغيرات الدراسة:

يعتبر مبدأ التحفظ المحاسبي هو المتغير المستقل لهذه الدراسة ولقياس مبدأ التحفظ المحاسبي تم استخدام مقياسين وهما:

أولاً: مقياس (Basu,1997) لقياس مبدأ التحفظ المحاسبي:

حيث اجمعت معظم الدراسات السابقة على كفاءته في قياس مبدأ التحفظ المحاسبي، ويتم قياسه حسب المعادلة التالية:

$$X_{i,t} / P_{i,t-1} = \alpha 0 + \alpha 1\, DR_{i,t} + \beta 0\, R_{i,t} + \beta 1 (R_{i,t} \times DR_{i,t})$$

وقد تم استخراج النسب المالية اللازمة لقياس التحفظ للشركات المساهمة المكونة لمجتمع الدراسة، وتم استخدامها للوصول لمكونات بناء نموذج Basu كما يلي:

1- ربح السهم العادي مقسوم على سعره $(X_{i,t}/P_{i,t-1})$:

يمثل المتغير التابع لنموذج Basu، حيث تم تقسيم نصيب السهم العادي من الأرباح على سعر السهم في بداية المدة جدول (3.3) يبين ربح السهم العادي للشركة مقسوماً على سعره، ومن خلال الجدول يتضح ان ربح السهم العادي لقطاع التامين هو الاعلى من بين القطاعات حيث بلغ (0.232)، يليه قطاع البنوك حيث بلغ متوسط ربحيته (0.081)، يليه قطاع الصناعة بمتوسط ربح (0.052)، فقطاع الخدمات بمتوسط (0.031)، وقطاع الاستثمار الاقل في ربحية الاسهم بمتوسط (0.025). كما في جدول (3.3).

جدول (3.3): ربح السهم العادي مقسوم على سعره $(X_{i,t}/P_{i,t-1})$

م	الشركة	القطاع	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	الوسط الحسابي	الوسط للقطاع
1	APC	الصناعة	0.056	0.162	0.178	0.192	0.117	0.212	0.140	0.129	0.401	0.176	0.052
2	AZIZA		0.024	0.084	0.097	0.079	0.059	0.102	0.021	-0.008	0.245	0.078	
3	BPC		0.078	0.125	0.117	0.081	0.075	0.093	0.084	0.062	0.089	0.089	
4	GMC		0.006	0.154	0.003	-0.109	0.012	0.021	0.030	0.101	0.101	0.035	
5	JCC		0.002	0.056	-0.052	0.002	-0.226	0.059	0.148	0.013	0.059	0.007	
6	JPH		0.102	0.190	0.085	0.077	0.039	0.025	0.005	0.071	0.115	0.079	
7	LADAEN		-0.047	-0.250	-0.107	-0.719	-0.214	-0.203	-0.224	-0.110	-0.173	-0.228	
8	NCI		-0.032	0.028	0.060	0.096	0.069	0.167	0.030	0.010	0.076	0.056	
9	VOIC		0.124	0.174	0.148	0.169	0.186	0.237	0.161	0.147	0.216	0.174	
10	ABRAJ	الخدمات	0.092	0.175	0.020	0.020	0.009	0.031	0.017	0.046	0.018	0.048	0.031
11	AHC		-0.118	-0.109	-0.090	-0.063	-0.037	-0.085	-0.054	-0.085	-0.005	-0.072	
12	NSC		0.038	0.093	0.165	-0.007	0.001	0.233	0.147	0.060	0.248	0.109	
13	PALTEL		0.111	0.108	0.110	0.111	0.111	0.135	0.118	0.131	0.128	0.118	
14	PEC		0.113	0.107	-0.009	0.221	0.022	0.055	0.118	0.122	0.109	0.095	
15	RSR		0.031	0.041	0.032	-0.010	-0.010	0.004	0.005	-0.002	0.007	0.011	
16	WASSEL		0.007	0.004	0.009	-0.041	-0.404	0.002	-0.072	-0.355	0.003	-0.094	
17	ARAB	الاستثمار	0.000	0.037	0.003	-0.021	-0.053	0.009	-0.010	0.049	0.021	0.004	0.025
18	JREI		0.005	0.087	-0.183	0.068	-0.213	-0.141	-0.072	-0.004	0.069	-0.043	
19	PADICO		0.041	0.017	0.063	0.073	0.057	0.113	0.073	0.087	0.130	0.073	
20	PID		0.100	0.043	0.004	0.010	0.021	0.034	0.055	-0.022	-0.019	0.025	
21	PIIC		0.069	0.133	0.129	0.114	0.082	0.187	0.025	0.031	0.309	0.120	
22	PRICO		-0.124	-0.396	-0.085	0.037	-0.057	-0.062	-0.030	0.111	0.073	-0.059	
23	UCI		0.087	0.055	0.089	0.013	0.033	0.018	0.027	0.074	0.072	0.052	
24	AIB	البنوك	0.054	0.055	0.080	0.094	0.072	0.078	0.017	0.021	-0.049	0.047	0.081
25	BOP		0.102	0.102	0.091	0.088	0.079	0.090	0.099	0.083	0.080	0.090	
26	ISBK		0.095	0.123	0.140	0.166	0.098	0.128	0.147	0.110	0.049	0.117	
27	PIBC		0.045	0.055	0.055	0.031	0.058	0.041	0.036	0.048	0.026	0.044	
28	QUDS		0.065	0.136	0.132	0.150	0.146	0.105	0.064	0.077	0.073	0.105	
29	AIG	التأمين	0.884	1.884	1.114	0.226	1.419	1.021	-0.228	0.468	0.005	0.755	0.232
30	MIC		0.431	0.623	0.444	0.270	0.130	0.061	-0.340	-0.340	-0.385	0.099	
31	NIC		0.076	0.156	0.117	0.039	0.061	0.120	0.103	0.078	0.120	0.097	

م	الشركة	القطاع	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	الوسط الحسابي	الوسط للقطاع
32	PICO		-0.060	0.287	0.663	0.012	0.436	0.005	-0.146	0.061	-0.219	0.116	
33	TRUST		0.087	0.121	0.137	0.106	0.094	0.113	0.058	0.049	0.068	0.093	

2- عائد السهم ($R_{i,t}$):

يمثل المتغير المستقل لنموذج (Basu1997)، حيث تم قسمة (الفرق بين سعري الاغلاق بين بداية المدة ونهايتها مضاف اليها نصيب السهم من توزيعات الأرباح خلال العام) على سعر السهر في بداية المدة.

يوضح الجدول (3.4) ان عائد السهم لقطاع الصناعة هو الاعلى بين القطاعات حيث بلغ (0.366)، يليه قطاع التأمين حيث بلغ عائد السهم (0.152)، ثم قطاع الخدمات (0.086)، ثم قطاع البنوك (0.059)، واخيراً قطاع الاستثمار بعائد أسهم (0.045)، كما في جدول (3.4)

جدول (3.4): عائد السهم (Ri,t)

م	الشركة	القطاع	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	الوسط الحسابي	الوسط للقطاع
1	APC	الصناعة	0.800	1.460	0.840	1.300	0.700	1.280	0.320	0.610	1.260	0.952	0.366
2	AZIZA		0.130	−0.020	0.500	−0.310	0.080	0.480	0.010	−0.220	1.400	0.228	
3	BPC		−0.040	0.800	1.500	0.370	0.420	−0.040	0.100	−0.325	0.000	0.309	
4	GMC		−0.180	0.160	−0.040	−0.050	−0.170	0.236	−0.305	0.277	−0.011	−0.009	
5	JCC		−0.050	0.200	−0.030	−0.170	−0.200	0.074	−0.240	−1.270	−0.400	−0.232	
6	JPH		0.080	1.560	−0.110	0.360	−0.330	−1.890	−0.800	0.140	0.800	−0.021	
7	LADAEN		−0.160	2.380	−0.010	0.100	−0.140	−0.070	0.030	−0.220	0.290	0.244	
8	NCI		−0.100	−0.040	0.200	0.080	0.160	0.410	−0.140	0.210	0.190	0.108	
9	VOIC		1.830	3.660	0.910	2.180	1.870	1.750	1.150	1.100	1.015	1.718	
10	ABRAJ	الخدمات	0.130	0.000	0.020	0.130	−0.010	0.010	−0.050	0.070	0.000	0.033	0.086
11	AHC		0.070	−0.220	−0.050	0.030	−0.130	0.250	−0.120	−0.170	0.020	−0.036	
12	NSC		0.250	0.320	0.190	−0.680	0.790	0.070	0.030	0.050	0.560	0.176	
13	PALTEL		0.139	−0.001	−0.120	0.300	0.400	1.100	0.260	0.410	0.490	0.331	
14	PEC		0.160	0.050	0.270	0.150	−0.340	0.140	0.290	0.150	0.200	0.119	
15	RSR		−0.050	−0.030	−0.300	0.000	0.000	0.250	0.200	−0.300	0.100	−0.014	
16	WASSEL		0.020	−0.290	−0.250	−0.100	0.250	0.000	0.000	−0.010	0.300	−0.009	
17	ARAB	الاستثمار	−0.080	0.120	−0.090	−0.060	−0.010	−0.020	0.300	−0.210	0.300	0.028	0.045
18	JREI		−0.080	−0.050	−0.040	−0.100	−0.020	−0.170	−0.190	−0.010	0.020	−0.071	
19	PADICO		−0.220	0.390	0.000	−0.100	0.070	0.500	−0.040	−0.120	0.010	0.054	
20	PID		0.060	0.070	0.080	0.140	0.040	0.010	0.000	0.000	0.030	0.048	
21	PIIC		−0.130	0.560	0.260	0.180	−0.020	0.870	−0.360	0.370	0.560	0.254	
22	PRICO		−0.070	−0.040	0.040	0.020	−0.130	−0.040	0.050	−0.010	−0.040	−0.024	
23	UCI		−0.020	0.355	0.110	−0.060	−0.040	−0.170	−0.015	0.100	0.005	0.029	
24	AIB	البنوك	−0.190	0.330	0.000	0.520	−0.040	0.230	0.100	−0.080	−0.250	0.069	0.059
25	BOP		−0.195	0.104	−0.247	0.320	−0.317	0.285	0.165	−0.500	−0.136	−0.058	
26	ISBK		−0.215	0.525	0.355	0.315	−0.270	0.545	0.205	0.040	0.100	0.178	
27	PIBC		−0.070	0.230	0.020	0.030	0.147	−0.030	−0.060	−0.030	−0.200	0.004	
28	QUDS		−0.140	0.920	0.010	0.380	−0.020	0.090	−0.120	−0.170	−0.020	0.103	
29	AIG	التأمين	0.150	0.100	0.000	0.000	−0.020	−0.040	−0.080	−0.150	−0.240	−0.031	0.152

م	الشركة	القطاع	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	الوسط الحسابي	الوسط للقطاع
30	MIC		0.920	0.070	0.530	0.000	0.000	0.000	0.000	−0.150	−0.010	0.151	
31	NIC		0.800	0.300	0.425	−0.250	−0.100	−0.070	0.030	0.010	−0.560	0.065	
32	PICO		1.340	1.410	0.370	0.440	0.040	−0.250	−0.100	−0.050	0.022	0.358	
33	TRUST		−0.580	0.150	1.830	0.270	0.100	0.025	−0.240	0.152	0.250	0.217	

ووفق نموذج Basu سيعطى المتغير الوهمي $(DR_{i,t})$ قيمة الواحد الصحيح اذا كان عائد السهم $(R_{i,t})$ سالب (اقل من الصفر)، وقيمة صفر اذا كان عائد لسهم $(R_{i,t})$ موجب (اكبر من الصفر) وبتطبيق نموذج Basu , واستخراج معاملات الانحدار فان $(\beta 1)$ تقيس استجابة الأرباح للعوائد الموجبة بينما $(\beta 3)$ تقيس استجابة الأرباح للعوائد السالبة ، اما $(\beta 2)$ فإنها تقيس مستوى مبدأ التحفظ المحاسبي بغض النظر عن طبيعة الاخبار سواء كانت سالبة ام موجبة، ووفقاً لذلك فان قياس مبدأ التحفظ المحاسبي يتم من خلال مقارنة معامل الاستجابة للأخبار السيئة $(\beta 3)$ مع معامل الاستجابة للأخبار الجيدة $(\beta 1)$، حيث يفترض ان يكون معامل انحدار الأرباح على العوائد السالبة اعلى من معامل انحدار الأرباح على العوائد الموجبة، وهذا بدوره يؤدي الي ان يكون معامل التحديد اعلى فيما يتعلق بالعائد السالب والذي يمثل الاخبار السيئة (خسائر متوقعة) مقارنة بالعائد الموجب والذي يمثل الاخبار الجيدة (المكاسب المتوقعة).

ثانياً: قياس مبدأ التحفظ المحاسبي باستخدام القيمة السوقية الي القيمة الدفترية (BTM):

ان الاطار النظري الذي طور من قبل (Beaver & Ryan, 2000) والمستخدم من قبل (Givoly & Hayn, 2000) يقترح استخدام نسبة القيمة السوقية الي القيمة الدفترية كمقياس للتحفظ المحاسبي، بحيث يستخدم هذا المدخل نسبة القيمة السوقية الي القيمة الدفترية وذلك لفحص قيمة سهم المنشاة بمقارنة قيمته السوقية مع الدفترية، بحيث ان زيادة نسبة القيمة السوقية الي القيمة الدفترية لأكثر من الواحد الصحيح عبر فترة زمنية يشير الى استخدام الشركة لسياسات محاسبية متحفظة نحو الاعتراف بالأرباح وبالقيم الاعلى للأصول، فمبدأ التحفظ المحاسبي يعمل على زيادة القيمة السوقية للشركة، مقابل قيمتها الدفترية ، مما يعني ان الشركة مقيمة بأقل مما يجب وهو جوهر مبدأ التحفظ المحاسبي الذي نادت به النظرية المحاسبية، وتحتسب القيمة الدفترية من خلال قسمة (مجموع حقوق الملكية مطروحاً منها القيمة الدفترية للأسهم الممتازة) على المتوسط المرجح لعدد الاسهم المكتتب بها، والقيمة السوقية للسهم هي عبارة عن سعر الاغلاق للسهم في السوق في نهاية العام. ويوضح جدول (3.5) نسبة القيمة السوقية الي القيمة الدفترية لكل شركة من الشركات المدرجة في بورصة فلسطين محل الدراسة. يتضح ذلك من جدول (3.5)

جدول (3.5): نسبة القيمة السوقية الي القيمة الدفترية

م	الشركة	القطاع	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	الوسط الحسابي	الوسط للقطاع
1	APC	الصناعة	2.15	2.38	2.21	2.02	1.85	2.02	1.98	1.92	1.60	2.01	1.32
2	AZIZA		1.20	1.39	1.59	1.39	1.61	2.03	1.81	2.85	2.85	1.86	
3	BPC		1.03	1.62	1.57	1.15	1.18	1.64	1.32	1.55	1.63	1.41	
4	GMC		0.58	0.82	0.66	0.70	0.68	0.82	0.61	0.96	0.71	0.73	
5	JCC		0.37	0.40	0.32	0.40	0.44	0.52	0.61	1.16	1.61	0.65	
6	JPH		1.18	1.46	0.91	0.95	0.77	1.50	0.92	1.19	1.20	1.12	
7	LADAEN		3.33	2.35	2.48	2.57	0.59	0.82	0.78	0.55	0.87	1.59	
8	NCI		0.78	0.91	0.99	0.88	0.88	0.83	0.51	0.09	0.65	0.72	
9	VOIC		1.84	1.95	1.69	1.63	1.82	1.92	1.73	2.18	1.68	1.83	
10	ABRAJ		0.67	0.99	1.01	1.00	0.91	0.94	0.95	1.06	0.99	0.95	

	0.79	1.03	0.84	0.66	0.87	0.78	0.87	0.81	0.56	0.69		AHC	11
	0.94	1.07	1.12	0.89	0.77	1.09	0.74	0.87	0.92	1.02		NSC	12
1.05	1.60	2.51	2.51	1.58	1.66	1.49	1.35	1.21	1.09	1.00	الخدمات	PALTEL	13
	0.92	0.92	0.96	1.06	1.06	0.78	0.77	0.88	0.92	0.93		PEC	14
	1.09	0.95	1.03	1.07	1.41	1.30	1.08	1.12	0.92	0.89		RSR	15
	1.10	0.95	0.94	1.05	0.98	1.80	1.77	0.96	0.59	0.84		WASSEL	16
	0.92	1.18	0.91	0.99	0.99	0.96	0.84	0.76	0.87	0.77		ARAB	17
	0.64	1.00	0.99	0.68	0.56	0.60	0.55	0.50	0.49	0.37		JREI	18
	0.65	0.78	0.65	0.47	0.68	0.65	0.68	0.65	0.70	0.62		PADICO	19
0.87	1.86	1.75	1.75	1.90	1.75	1.69	1.85	2.01	2.07	2.01	الاستثمار	PID	20
	1.10	1.00	1.23	0.74	1.23	0.97	1.22	1.34	1.21	0.97		PIIC	21
	0.51	0.59	0.54	0.67	0.52	0.42	0.46	0.45	0.44	0.46		PRICO	22
	0.42	0.51	0.59	0.39	0.36	0.32	0.27	0.31	0.57	0.49		UCI	23
	1.03	0.77	0.82	0.77	0.97	0.88	1.12	1.12	1.76	1.10		AIB	24
	2.16	3.77	3.86	2.07	2.17	1.78	1.72	1.69	1.31	1.03		BOP	25
1.29	1.33	1.70	1.79	0.92	1.33	0.96	0.98	1.46	1.56	1.25	البنوك	ISBK	26
	0.85	0.81	0.83	0.75	0.71	0.81	0.79	0.85	1.09	1.00		PIBC	27
	1.10	1.32	1.14	0.82	0.85	0.75	0.93	0.95	1.63	1.53		QUDS	28
	0.68	1.20	0.78	0.60	0.50	0.44	0.84	0.36	0.62	0.75		AIG	29
	2.87	6.88	3.78	3.78	3.78	3.78	1.13	0.87	0.93	0.93		MIC	30
1.61	1.93	2.66	2.65	3.21	1.73	1.38	1.37	1.51	1.39	1.46	التأمين	NIC	31
	1.53	1.35	1.31	1.57	1.41	1.27	1.41	1.73	1.61	2.13		PICO	32
	1.01	1.18	1.41	1.01	0.94	0.91	0.69	1.16	0.90	0.93		TRUST	33

ومن الملاحظ من خلال الجدول (3.5) ان متوسط مبدأ التحفظ المحاسبي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين تتراوح بين (0.42 ، 2.87) وتوضح النتائج ان اكثر القطاعات تحفظاً هو قطاع التامين حيث ان بلغ متوسط نسبة القيمة السوقية الي الدفترية (1.61) وتليها قطاع الصناعة حيث بلغ متوسط نسبة القيمة السوقية الي الدفترية (1.32) وتليها قطاع البنوك حيث بلغ متوسط نسبة القيمة السوقية الي الدفترية (1.29) ثم قطاع الخدمات بمتوسط (1.05) بينما كان قطاع الاستثمار الاقل تحفظا حيث بلغ متوسط نسبة القيمة السوقية الي الدفترية (0.87) ، وتتوافق هذه النتائج مع دراسة (النجار،2014) التي توصلت الي ان قطاعي البنوك والتامين هما الاكثر تحفظاً، في حين ان قطاع الاستثمار هو الاقل تحفظاً، ويرجع ذلك الي التشابه من وجه نظر الباحث الي القواسم المشتركة للدراستين، وهو مجتمع الدراسة حيث ان الدراستين طبقتا على شركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين.

3.1.8.2 قياس المتغير التابع (الأرباح).

تعتبر الأرباح هي المتغير التابع لهذه الدراسة ولقياس الربحية تم احتساب معدل العائد على الأصول (ROA) لتمثيل المتغير التابع (جدول 3.6).

جدول (3.6): معدل العائد على الأصول (ROA)

الوسط للقطاع	الوسط الحسابي	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	القطاع	الشركة	م
	17.14%	0.1779	0.1061	0.1294	0.2385	0.1825	0.2187	0.2144	0.1879	0.0870		APC	1
	7.02%	0.1474	-0.0096	0.0215	0.0977	0.0732	0.0970	0.0980	0.0826	0.0238		AZIZA	2
	9.00%	0.1097	0.0735	0.0830	0.0846	0.0603	0.0714	0.1022	0.1366	0.0884		BPC	3

م	الشركة	القطاع	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	الوسط الحسابي	الوسط للقطاع
4	GMC	الصناعة	0.0036	0.0666	0.0014	−0.0596	0.0089	0.0115	0.0232	0.0627	0.0603	1.98%	4.95%
5	JCC		0.0003	0.0089	−0.0094	0.0005	−0.0655	0.0135	0.0438	0.0078	0.0307	0.34%	
6	JPH		0.0950	0.1000	0.0576	0.0434	0.0266	0.0311	0.0056	0.0514	0.0802	5.46%	
7	LADAEN		−0.0905	−0.0447	−0.1788	−0.6219	−0.1833	−0.1808	−0.1583	−0.1098	−0.0730	−18.23%	
8	NCI		−0.0213	0.0214	0.0446	0.0705	0.0474	0.0704	0.0174	0.0040	0.0368	3.24%	
9	VOIC		0.1286	0.1480	0.2005	0.2153	0.2252	0.2611	0.1846	0.1498	0.1655	18.65%	
10	ABRAJ	الخدمات	0.0503	0.1009	0.0183	0.0163	0.0080	0.0267	0.0167	0.0419	0.0169	3.29%	2.57%
11	AHC		−0.0414	−0.0543	−0.0460	−0.0301	−0.0200	−0.0319	−0.0309	−0.0586	−0.0032	−3.52%	
12	NSC		0.0137	0.0306	0.0536	−0.0050	0.0002	0.0837	0.0665	0.0304	0.0723	3.84%	
13	PALTEL		0.0782	0.0762	0.0784	0.1113	0.1133	0.1378	0.1332	0.1579	0.1566	11.59%	
14	PEC		0.0859	0.0865	−0.0065	0.1277	0.0182	0.0387	0.0748	0.0711	0.0545	6.12%	
15	RSR		0.0240	0.0329	0.0286	−0.0085	−0.0082	0.0034	0.0034	−0.0016	0.0046	0.87%	
16	WASSEL		0.0034	0.0028	0.0094	−0.0201	−0.1737	0.0006	−0.0300	−0.1726	0.0008	−4.22%	
17	ARAB	الاستثمار	−0.0001	0.0264	0.0023	−0.0184	−0.0540	0.0089	−0.0068	0.0411	0.0111	0.11%	1.47%
18	JREI		0.0018	0.0304	−0.0763	0.0283	−0.0923	−0.0663	−0.0415	−0.0025	0.0399	−1.98%	
19	PADICO		0.0185	0.0059	0.0225	0.0304	0.0231	0.0315	0.0237	0.0358	0.0607	2.80%	
20	PID		0.0893	0.0373	0.0074	0.0168	0.0331	0.0542	0.0932	−0.0415	−0.0335	2.85%	
21	PIIC		0.0472	0.0718	0.0845	0.0820	0.0647	0.0865	0.0168	0.0170	0.0946	6.28%	
22	PRICO		−0.0429	−0.1275	−0.0252	0.0094	−0.0204	−0.0239	−0.0119	0.0431	0.0325	−1.85%	
23	UCI		0.0390	0.0139	0.0220	0.0039	0.0111	0.0086	0.0146	0.0346	0.0387	2.07%	
24	AIB	البنوك	0.0067	0.0062	0.0079	0.0080	0.0073	0.0075	0.0017	0.0030	−0.0079	0.45%	1.02%
25	BOP		0.0116	0.0111	0.0129	0.0155	0.0166	0.0172	0.0191	0.0205	0.0195	1.60%	
26	ISBK		0.0137	0.0144	0.0156	0.0149	0.0127	0.0130	0.0138	0.0103	0.0045	1.25%	
27	PIBC		0.0095	0.0088	0.0096	0.0053	0.0088	0.0068	0.0071	0.0105	0.0059	0.80%	
28	QUDS		0.0096	0.0104	0.0109	0.0100	0.0108	0.0089	0.0068	0.0098	0.0103	0.97%	
29	AIG	التأمين	0.0331	0.0406	0.0283	0.0066	0.0492	0.0403	−0.0125	0.0328	0.0007	2.44%	2.36%
30	MIC		0.0514	0.0745	0.0330	0.0224	0.0123	0.0082	−0.0565	−0.0809	−0.1165	−0.58%	
31	NIC		0.0358	0.0589	0.0479	0.0208	0.0361	0.0693	0.0648	0.0413	0.0752	5.00%	
32	PICO		−0.0336	0.0876	0.1455	0.0021	0.0768	0.0011	−0.0347	0.0145	−0.0525	2.30%	
33	TRUST		0.0329	0.0311	0.0250	0.0242	0.0251	0.0347	0.0216	0.0195	0.0259	2.67%	

وتوضح النتائج في الجدول (3.6) ان متوسط معدل العائد على الاصول لقطاع الصناعة هو الأعلى بين القطاعات الخمس حيث كانت قيمو الوسط الحسابي 4.95%، رغم التباين الواضح للأوساط الحسابية للشركات فيما بينها داخل قطاع الصناعة، يليه قطاع الخدمات بمتوسط معدل العائد على الأصول 2.57%، يليه قطاع التأمين بمتوسط معدل العائد على الأصول 2.36%، يليه قطاع الاستثمار بمتوسط معدل العائد على الأصول 1.47%، بينما كان متوسط معدل العائد على الاصول لقطاع البنوك الأقل بالرغم من ان الأوساط الحسابية داخل قطاع البنوك كانت مقاربة فيما بينها، على اختلاف باقي القطاعات.

المبحث الثاني: اختبار الفرضيات

3.2.1 مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من 33 شركة مدرجة في سوق فلسطين للأوراق الماليّة، والتي توفرتْ بياناتها ولم تتوقفْ عن التداول خلال فترة البحث، والتي اكتملتْ لها البيانات اللازمة كافةً لتقدير متغيرات الدراسة للفترة من 2009 إلى 2018.

حيث تم استثناء 15 شركة من السوق لم تتوفرْ لها البيانات، أو تلك التي توقفت عن التداول، أو أُدمجت مع شركات أخرى، أو أُدرجت حديثاً. ويوضح الجدول رقم (3.7) مجتمع الدراسة.

جدول (3.7): عينة ومجتمع البحث

المجتمع	فلسطين	
	العدد	النسبة
المسجلة	48	%100
المستبعدة	15	%31
عينة البحث	33	%69

3.2.2 جدول (3.8): يوضح توزيع العينة على القطاعات

القطاع	فلسطين	
	العينة	المستبعد
الصناعة	9	4
الخدمات	7	4
الاستثمار	7	3
المصارف	5	2
التامين	5	2

أساليب جمع البيانات:

لأغراض الدراسة تم الاعتماد على المصادر الثانويّة في جمع البيانات والتقارير السنوية المنشورة لشركات العينة، والبيانات المتعلقة بمتغيرات البحث من المواقع الإلكتروني لسوق فلسطين، على مدار فترة الدراسة. أمّا فترة الدراسة فغطت بياناتٍ حديثةً والتي توفرتْ عن الشركات محل البحث، ليغطي البحث الفترة من 2010 إلى 2018؛ وذلك بسبب حداثة الفترة حيث تناولت السنوات ما بعد حادثة الأزمة الاقتصاديّة العالميّة؛ لمحاولة التقليل من أثر الأزمة العالميّة التي حدثت عام (2008) على نتائج الدراسة.

3.2.3 التحقق من صلاحية البيانات للتحليل الإحصائي:

قبل البدء بتحليل البيانات وتقدير نماذج البحث واختبار الفرضيات لابدَّ أولًا من التحقق من صلاحية البيانات، ويتم ذلك عبر مجموعة من الاختبارات، هي: التوزيع الطبيعيّ، وتجانس تباين الخطأ العشوائي (Homoscedasticity)، حيث إنَّه تم استخدام أسلوب (Panel Data) في عرض البيانات.

3.2.4 نتائج التحليل الاحصائي:

يلاحظ من الجدول رقم (3.9) أنَّ الانحراف المعياري لمتغيرات الدراسة كان مرتفعًا نسبيًّا مقارنة بالوسط الحسابي، ويتضح ذلك في متغير مبدأ التحفظ المحاسبي حيث كانت قيم الوسط الحسابي والانحراف المعياري على التوالي (1.63، 1.77) يرجع ذلك لتباين مستوى مبدأ التحفظ المحاسبي بين الشركات، وكذلك العائد على الأصول هنالك تباين في أداء الشركات حيث كانت قيم الوسط الحسابي والانحراف المعياري (0.03، 0.08).

جدول (3.9): الاحصاء الوصفي للمتغيرات:

المتغيرات		سوق فلسطين			
		Mean	Std. Dev.	Maximum	Minimum
التحفظ المحاسبي (القيمة الدفترية الى القيمة السوقية)	BTM	1.63	1.77	12.32	-0.31
حجم الشركة (اللوغارتيم الطبيعي)	Size	17.29	1.85	22.31	13.22

معدل النمو	GROWTH	-0.05	0.37	1.25	-1.00
درجة الرفع المالي	Lev	0.40	0.26	1.06	0.01
العائد على الأصول	ROA	0.03	0.08	0.26	-0.62

3.2.5 اختبار التوزيع الطبيعي:

للتحقق من مدى اقتراب البيانات من توزيعها الطبيعيّ، تم استخدام اختبار (Jarque–Bera) المعمليّ حيث تكون قاعدة القرار قبول الفرضيّة العدميّة –إن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي–إذا كانت احتمالية اختبار (J–B) أكبر من (5%)، قد أظهرتْ نتائج اختبار التوزيع الطبيعي كما هي في الجدول رقم (3.10) أن احتمال (J–B) لجميع المتغيرات كانتْ أقلَّ من (5 %)؛ مما يعني عدم اقترابهم من التوزيع الطبيعي، وللتغلب على مشكلة عدم التوزيع طبيعياً؛ تم أخذ اللوغاريثم الطبيعي (ln) للمتغيرات كي تقترب من التوزيع الطبيعي.

جدول (3.10): جدول التوزيع الطبيعي

(Jarque–Bera) Test			
Variable	سوق فلسطين		
	J–B	Sig	التوزيع
التحفظ المحاسبي (القيمة الدفترية الى القيمة السوقية)	.279	.000c	غير طبيعي
حجم الشركة (اللوغارتيم الطبيعي)	.072	.001c	غير طبيعي
معدل النمو	.278	.000c	غير طبيعي
درجة الرفع المالي	.107	.000c	غير طبيعي
العائد على الأصول	.170	.000c	غير طبيعي

- **اختبار مساواة متوسط البواقي للصفر (Mean of Residual)**

حيث أظهر هذا الاختبار عدم وجود مشكلة للبواقي في نماذج البحث، ويلاحظ من جداول الانحدار لجميع نماذج البحث أنَّ قيمة متوسط البواقي للنماذج مختلفة كانت قريبة من الصفر.

- **اختبار عدم ثبات تباين الخطأ العشوائي (Heteroskedasticity Test)**

تم استخدام اختبار **(Robust_Standard_Errors)** وذلك لضبط مشكلة عدم تجانس تباين الخطأ العشوائي (Heteroskedasticity) لنماذج البحث؛ تبيّن أنّ إحصائية (White) كانت أقل من (0.05) لجميع نماذج البحث وهذا يعني أننا نرفض الفرضية العدميّة بأنّ نماذج البحث يعاني من مشكلة عدم ثبات تباين الخطأ العشوائي. حيث يبين جدول (3.11) ارتباط بيرسون للمتغيرات المستقلة

جدول (3.11): ارتباط بيرسون للمتغيرات المستقلة

	التحفظ المحاسبي	حجم الشركة	معدل النمو	درجة الرفع المالي
التحفظ المحاسبي	1			
حجم الشركة	0.44	1		
معدل النمو	.033	.018	1	
درجة الرفع المالي	.303*	.410	-.020	1

يظهر الجدول رقم (3.11) عدم وجود ارتباط عال بين بعض المتغيرات المستقلة حيث كانت اعلى قيمة الارتباط بين المتغيرات اقل من 45%؛ حيث بلغت العلاقة بين (حجم الشركة ومبدأ التحفظ المحاسبي 44%) وكذلك، والامر الذي يدلل على عدم وجود مشكلة الاشتراك الخطي Collinearity وللتأكد تم اجراء اختبار (Variance Inflation Factor VIF).

- **اختبار التداخل الخطي**

إن قوة النموذج الخطي العام تعتمد على فرضية استقلال كل متغير من المتغيرات المستقلة، وإذا لم يتحقق هذا الشرط؛ فإن النموذج الخطي العام عندئذٍ لا يصلح للتطبيق، ولا يمكن اعتباره جيداً لعملية تقدير المعلومات (السيفو، ومشعل، 2003م)، ولتحقيق ذلك تم استخدام مقياس (Collinearity Statistics) وذلك بحساب معامل (VIF) لكل متغير من المتغيرات المستقلة، إذ يعد ذلك الاختبار مقياساً لتأثير الارتباط بين المغيرات المستقلة. يلاحظ في الجدول رقم (3.12) أن قيمة (VIF) لجميع المتغيرات المستقلة كانت اقل من الـ(10) مما يعني أن نماذج الدراسة تخلو من مشكلة التداخل والاشتراك الخطي. كما في جدول (3.12)

جدول (3.12): التداخل الخطي للمتغيرات المستقلة

Variables	VIF
التحفظ المحاسبي (القيمة الدفترية الى القيمة السوقية)	1.111
حجم الشركة (اللوغارتيم الطبيعي)	1.332
معدل النمو	1.002
درجة الرفع المالي	1.213

- **لتحقيق غرض الدراسة تم استخدام نماذج الانحدار الخطي المتعدد والمتمثلة بالمعادلات التالية:**

$$\boldsymbol{ROA} = \alpha + \beta_1 \text{ BTM} + +\beta_2 \text{ SIZE} + \beta_3 \text{ LEV} + \beta_4 \text{ GROWTH} + e$$

حيث إنّ:

ROA	العائد على الأصول
BTM	مبدأ التحفظ المحاسبي (القيمة الدفترية الى القيمة السوقية)
SIZE	حجم الشركة (اللوغارتيم الطبيعي للأصول)
LEV	درجة الرفع المالي
GROWTH	معدل النمو
E	الخطأ العشوائي

3.2.6 اختبار الفرضيات ومناقشة النتائج

بعد التأكد من صلاحية البيانات للتحليل الاحصائي يمكن الان اختبار نماذج الدراسة؛ بحيث يتم أولاً قياس مستوى مبدأ التحفظ المحاسبي في التقارير المالية الصادرة عن الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية باستخدام مدخلين مختلفين، ومن ثم دراسة أثر التحفظ على الأرباح.

اختبار الفرضية الأولى: (تتبنى الشركات المدرجة في بورصة فلسطين ممارسات محاسبية متحفظة عند اعدادها للقوائم والبيانات المالية).

تم قياس مستوى مبدأ التحفظ المحاسبي من خلال تقدير نموذج Basu, 1997 وتأكيدا لذلك، استخدم مدخل القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية (Book to Market approach)، يظهر الجدول (3.13).

قياس مستوى مبدأ التحفظ المحاسبي باستخدام نموذج (Basu, 1997):

يتم فحص مدى وجود تحفظ في التقارير المالية للشركات إذا كانت الأرباح أكثر تضمنا للأنباء السيئة (العائد السالب)، وهذا يعني أن المتغير $R_{i,t} \times DR_{i,t}$ في نموذج Basu, 1997 يجب أن يكون مهما إحصائيا، أما المتغير (العائد$R_{i,t}$) فيستخدم للدلالة على أثر الافصاح المحاسبي في سعر السهم. من الجدول (3.13) الجزء (أ) نجد أن متغير (العائد $R_{i,t}$) في النموذج لم يكن مهما إحصائيا؛ مما يعني أن صافي أرباح الشركة لا تؤثر في العائد على السهم؛ ومن ثم فإنه لم يكن للمعلومات المحاسبية دور في سوق فلسطين للأوراق المالية. وعند اختبار الفرضية العدمية الأولى بأن التقارير المالية للشركات المساهمة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية لا تتصف بالتحفظ، ويمكن التعبير عنها رياضية على النحو الآتي: (Ho : 2β = 0) مقابل الفرضية البديلة (Ho :2β≠ 0) نجد أن معامل الميل (β) للمتغير $R_{i,t} \times DR_{i,t}$ مهما إحصائيا؛ حيث كانت sig اقل من 5%؛ لذا نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة ، التقارير المالية الصادرة عن الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية تتصف بالتحفظ .

جدول (3.13): قياس مستوى التحفظ المحاسبي باستخدام نموذج Basu على مستوى العينة ككل

قياس مستوى التحفظ المحاسبي باستخدام نموذج Basu, 1997 : على مستوى العينة ككل			
Sig.	*T*	*Coefficients*	
.000	-4.354	-.119	$DR_{i,t}$
.394	.854	1.463E-09	$R_{i,t}$
.047	1.999	7.322E-09	$R_{i,t} \times DR_{i,t}$
معامل التحديد = 0.072			

ويرى (أبو الخير، 2008م) ان نموذج (Basu, 1997) هو المقياس الأفضل في قياس مبدأ التحفظ المحاسبي، الا انه لا يمكن من خلاله قياس التحفظ لكل شركة على حدا لأنه يعتمد على التقدير الاحصائي لمعاملات الانحدار، لذلك وبغرض اختبار فرضيات الدراسة تم استخدام مقياس القيمة السوقية الى الدفترية (Beaver&Ryan,2000) وذلك لبيان أثر مبدأ التحفظ المحاسبي على الأرباح ممثلة بمعدل العائد على الأصول، وكذلك بيان أثر مبدأ التحفظ المحاسبي على أرباح الشركات المدرجة في بورصة فلسطين باختلاف نوع القطاع الاقتصادي الذي تنتمي اليه الشركة.

قياس مستوى التحفظ المحاسبي باستخدام مدخل القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية:

المدخل الآخر لدراسة مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية الصادرة عن الشركات المدرجة في فلسطين للأوراق المالية هو القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية؛ إذ إن وجود مستوى مقبول من مبدأ التحفظ المحاسبي يعني انخفاض القيمة الدفترية عن القيمة السوقية عبر فترة زمنية؛ مما يدل على استخدام سياسات محاسبية متحيزة نحو الاعتراف بالخسائر وبالقيم الأقل للأصول، ومن ثم فإن الشركة تكون مقيمة بأقل من قيمتها الحقيقية، بينما يتم تقييمها بقيمة أكبر في السوق، وفق المعادلة: (BV − MV <0)، وباختبار الفرضية العدمية التي تنص على عدم وجود مستوى مقبول من مبدأ التحفظ المحاسبي، التي يمكن التعبير عنها رياضية على النحو التالي: (H_0 : BV − MV ≥ 0)، مقابل الفرضية البديلة التي تنص على وجود مستوى مقبول من مبدأ التحفظ المحاسبي، ومن ثم القيمة الدفترية أقل من السوقية، التي يمكن التعبير عنها على النحو (BV − MV < 0 : H_1).

وقد تم استخدام الاختبارات غير المعلمية لاختبار هذه الفرضية بسبب التوزيع غير الطبيعي للبيانات، إن قاعدة وجود مستوى مقبول من التحفظ هي أن معلمات هذه الاختبارات ينبغي أن تكون سالبة وذات دلالة إحصائية.

جدول (3.14): قياس مستوى التحفظ المحاسبي باستخدام نموذج BTM: على مستوى العينة ككل

قياس مستوى التحفظ المحاسبي باستخدام نموذج BTM : على مستوى العينة ككل	
Mann – Whitney Test	
Sig	Z– Statistic
0.001	−3.272

من الجدول (3.14)، الجزء (ب) نلاحظ أن (z – Statistic للاختبار غير المعلمي (Mann – Whitney Test) هي سالبة وذات دلالة إحصائية عند مستويي دلالة 5% ، مما يعني أن نتائج الاختبارات غير المعلمية في مدخل القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية، تشير إلى وجود مستوى مقبول من مبدأ التحفظ المحاسبي في التقارير المالية الصادرة عن الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية.

وبذلك يتضح صحة الفرضية الأولى القائلة بأن الشركات المدرجة في بورصة فلسطين تتبنى ممارسات محاسبية متحفظة عند اعدادها للقوائم والبيانات المالية، وكلاً من نموذج (Basu,1997) لقياس مبدأ التحفظ المحاسبي ونموذج القيمة الدفترية الي السوقية (BTM) توصلا الى نفس النتيجة بممارسة الشركات المدرجة في بورصة فلسطين للتحفظ المحاسبي. يتضح ذلك من جدول (3.14)

الفرضية الثانية: H_{0_1}: لا يُوجد أثر ذو دلالة إحصائيّة للتحفظ المحاسبي مقاسا بمؤشر(القيمة الدفترية الى القيمة السوقية) عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) على الربحية متمثلة ب (العائد على الأصول).

لغرض اختبار نماذج الدراسة (الفرضية الثانية والفرضيات الفرعية) تم تصميم النماذج بحيث تم استخدام أسلوب الانحدار الخطيّ المتعدد بحيث تم اختبار نماذج الانحدار على مستوى العينة ككل وعلى مستوى القطاعات كلا على حدا. ولمعرفة الأسلوب الملائم لهذه الدراسة هل (Cross–section Fixed) أو (Cross–section random) أو ما يعرف بالتغلب على مشكلة (heterogeneity)، فقد تم الاعتماد على أسلوب (Cross– section random) واختبار (Hausman Test) الملائم لجميع النماذج.

للحكم على معنويّة الأثر الارتباطيّ للمتغير المستقِل، والمتغير التابع بشكل عمليّ وفاعل يتم اتّباع قاعدة القرارات التالية لإطلاق الحكم الحياديّ، وهي:

إذا كانتْ (Sig.R > 5%) يتم قبول الفرضية H0 (لا توجد علاقة).

إذا كانتْ (Sig.R < 5%) يتم قبول الفرضية H1 (توجد علاقة).

جدول (3.15): تحليل الانحدار الخطي المتعدد لجميع شركات عينة البحث

المتغيرات المستقل	المتغير التابع العائد الأصول	
	Coefficient	sig
C	-.010	.820
التحفظ المحاسبي (القيمة الدفترية الى القيمة السوقية)	-.004	.088
حجم الشركة (اللوغارتيم الطبيعي للأصول)	.004	.102
درجة الرفع المالي	.016	.164
معدل النمو	-.077	.000
Adjusted R^2	0.071	
Mean of residual	0.000	
White	0.000	

المتغيرات المستقل	المتغير التابع العائد الأصول	
	Coefficient	sig
(Cross-section random)		

وبملاحظة معنويّة قيمة العلاقة لنموذج الدراسة على مستوى جميع شركات العينة كما هو موضّح في الجدول رقم (3.15)، يتبيّن أنّه لا يُوجد أثر ذو دلالة إحصائيّة مبدأ التحفظ المحاسبي مقاسا بمؤشر(القيمة الدفترية الى القيمة السوقية) عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) على الربحية متمثلة ب (العائد الأصول) في جميع شركات عينة الدراسة في الفترة t، حيث كانت قيمة sig اكبر مِن(5%)، وبناءً عليه يتم قبول الفرضيّة العدمية التي تنص على أنه: لا يُوجد أثر ذو دلالة إحصائيّة للتحفظ المحاسبي مقاسا بمؤشر(القيمة الدفترية الى القيمة السوقية) عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) على الربحية متمثلة ب (العائد على الأصول). في جميع شركات عينة الدراسة في الفترة t للشركات الفلسطينية المدرجة في فلسطين، حيث ان مستوى الدلالة الإحصائية لمعامل الانحدار بلغ (0.088) يدل على عدم وجود علاقة بين مبدأ التحفظ المحاسبي والارباح المتمثلة في العائد على الأصول ويرجع الباحث ذلك الى التباين في أثر مبدأ التحفظ المحاسبي على ارباح الشركات المدرجة في بورصة فلسطين تبعاً لنوع القطاع الاقتصادي كما ستبين لاحقاً.

الفرضية الثالثة: يختلف أثر مستوى مبدأ التحفظ المحاسبي على ارباح الشركات المدرجة في بورصة فلسطين تبعاً لنوع القطاع الذي تنتمي اليه الشركات

ولاختبار هذه الفرضية تم دراسة كل قطاع بشكل مستقل ومعرفة هل تختلف العلاقة بين مبدأ التحفظ المحاسبي مقاسا بمؤشر (القيمة الدفترية الى القيمة السوقية) والربحية متمثلة ب (العائد على الأصول) باختلاف القطاع الذي تنتمي اليه الشركة؛ حيث تم تقسيم شركات عينة الدراسة الى 5 قطاعات (صناعي، وخدمي، واستثماري، ومصارف، وتامين). كما جدول (3.16) تحليل الانحدار المتعدد

جدول (3.16): تحليل الانحدار الخطي المتعدد لشركات القطاع الصناعي في عينة البحث

المتغيرات المستقل	المتغير التابع العائد الأصول	
	Coefficient	sig
C	-.450	.012
التحفظ المحاسبي (القيمة الدفترية الى القيمة السوقية)	-.056	.010
حجم الشركة (اللوغارتيم الطبيعي للأصول)	.037	.001
درجة الرفع المالي	.047	.152
معدل النمو	-.215	.012
Adjusted R^2	0.30	
Mean of residual	0.000	
White	0.000	
(Cross-section random)		

وبملاحظة معنويّة قيمة العلاقة لنموذج الدراسة على مستوى شركات القطاع الصناعي في عينة البحث كما هو موضّح في الجدول رقم (3.16)، يتبيّن أنّه يُوجد أثر ذو دلالة إحصائيّة مبدأ التحفظ المحاسبي مقاسا بمؤشر(القيمة الدفترية الى القيمة السوقية) عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) على الربحية متمثلة ب (العائد الأصول) في شركات القطاع الصناعي في عينة البحث في الفترة t، حيث كانت قيمة sig اقل مِن(5%)، وبناءً عليه يتم قبول الفرضيّة البديلة التي تنص على أنه: يُوجد أثر ذو دلالة إحصائيّة للتحفظ المحاسبي مقاسا بمؤشر(القيمة الدفترية الى القيمة السوقية) عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) على الربحية متمثلة ب (العائد على الأصول). في شركات القطاع الصناعي في عينة البحث في الفترة t للشركات الفلسطينية في سوق فلسطين، وهذا يتطابق مع دراسة (Kwon et al, 2006) التي فحصت اختلاف مستويات مبدأ التحفظ المحاسبي بين عينة من الشركات

الامريكية المختلفة تبعاً لطبيعة الصناعة أو القطاع الذي تنتمي الي الشركة باستخدام نموذج Basu وتوصلت الى ان التحفظ يختلف بين الشركات تبعاً لطبيعة الصناعة أو القطاع الذي تنتمي اليه الشركة.

ويتضح أيضاً ان مبدأ التحفظ المحاسبي يؤثر بشكل سلبي بمقدار (0.056) على معدل العائد على الأصول في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة فلسطين، وبملاحظة معنويّة قيمة العلاقة لنموذج الدراسة على مستوى شركات القطاع الخدمي في عينة البحث كما هو موضّح في الجدول رقم (3.17).

جدول (3.17): تحليل الانحدار الخطي المتعدد لشركات القطاع الخدمي في عينة البحث

المتغيرات المستقل	المتغير التابع العائد الأصول	
	Coefficient	sig
C	.412	.000
التحفظ المحاسبي (القيمة الدفترية الى القيمة السوقية)	.026	.434
حجم الشركة (اللوغارتيم الطبيعي للأصول)	-.022	.000
درجة الرفع المالي	-.020	.267
معدل النمو	-.160	.000
Adjusted R^2	0.39	
Mean of residual	0.000	
White	0.000	
(Cross-section random)		

يتبيّن أنّه لا يُوجد أثر ذو دلالة إحصائيّة مبدأ التحفظ المحاسبي مقاسا بمؤشر(القيمة الدفترية الى القيمة السوقية) عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) على الربحية متمثلة ب (العائد الأصول) في شركات القطاع الخدمي في عينة البحث في الفترة t، حيث كانت قيمة sig اكبر مِن(5%)، وبناءً عليه يتم قبول الفرضيّة العدمية التي تنص على أنه: لا يُوجد أثر ذو دلالة إحصائيّة للتحفظ المحاسبي مقاسا بمؤشر(القيمة الدفترية الى القيمة السوقية) عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) على الربحية متمثلة ب (العائد على الأصول). في شركات القطاع الخدمي في عينة البحث في الفترة t للشركات الفلسطينية في سوق فلسطين.

جدول (3.18): تحليل الانحدار الخطي المتعدد لشركات القطاع الاستثماري في عينة البحث

المتغيرات المستقل	المتغير التابع العائد الأصول	
	Coefficient	sig
C	.049	.404
التحفظ المحاسبي (القيمة الدفترية الى القيمة السوقية)	-.011	.208
حجم الشركة (اللوغارتيم الطبيعي للأصول)	-.001	.825
درجة الرفع المالي	-.005	.734
معدل النمو	-.023	.541
Adjusted R^2	0.04	
Mean of residual	0.000	
White	0.000	
(Cross-section random)		

وبملاحظة معنويّة قيمة العلاقة لنموذج الدراسة على مستوى شركات القطاع الاستثماري في عينة البحث كما هو موضّح في الجدول رقم (3.18)، يتبيّن أنّه لا يُوجد أثر ذو دلالة إحصائيّة مبدأ التحفظ المحاسبي مقاسا بمؤشر(القيمة الدفترية الى القيمة السوقية) عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) على الربحية متمثلة ب (العائد الأصول) في شركات القطاع الاستثماري في عينة البحث في

الفترة t، حيث كانت قيمة sig اكبر مِن(5%)، وبناءً عليه يتم قبول الفرضيّة العدمية التي تنص على أنه: لا يُوجد أثر ذو دلالة إحصائيّة للتحفظ المحاسبي مقاسا بمؤشر(القيمة الدفترية الى القيمة السوقية) عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) على الربحية متمثلة ب (العائد على الأصول). في شركات القطاع الاستثماري في عينة البحث في الفترة t للشركات الفلسطينية في سوق فلسطين.

جدول (3.19): تحليل الانحدار الخطي المتعدد لشركات القطاع المصرفي (البنوك) في عينة البحث

المتغيرات المستقل	المتغير التابع العائد الأصول	
	Coefficient	sig
C	-.055	.003
التحفظ المحاسبي (القيمة الدفترية الى القيمة السوقية)	-.002	.050
حجم الشركة (اللوغارتيم الطبيعي للأصول)	.004	.000
درجة الرفع المالي	.002	.181
معدل النمو	-.012	.084
Adjusted R^2	0.43	
Mean of residual	0.000	
White	0.000	
(Cross-section random)		

وبملاحظة معنويّة قيمة العلاقة لنموذج الدراسة على مستوى شركات القطاع المصرفي في عينة البحث كما هو موضّح في الجدول رقم (3.19)، يتبيّن أنّه يُوجد أثر ذو دلالة إحصائيّة مبدأ التحفظ المحاسبي مقاسا بمؤشر(القيمة الدفترية الى القيمة السوقية) عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) على الربحية متمثلة ب (العائد الأصول) في شركات القطاع المصرفي في عينة البحث في الفترة t، حيث كانت قيمة sig اقل مِن(5%)، وبناءً عليه يتم قبول الفرضيّة البديلة التي تنص على أنه: يُوجد أثر ذو دلالة إحصائيّة للتحفظ المحاسبي مقاسا بمؤشر(القيمة الدفترية الى القيمة السوقية) عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) على الربحية متمثلة ب (العائد على الأصول). في شركات القطاع المصرفي في عينة البحث في الفترة t للشركات الفلسطينية في سوق فلسطين، ويرجع ذلك وفق رأي الباحث إلى التشريعات والسياسات والإجراءات الرقابة العالية المفروضة على البنوك من جانب سلطة النقد بالإضافة الي التزام البنوك بتطبيق معايير المحاسبة الدولية.

ويتضح أيضاً ان مبدأ التحفظ المحاسبي يؤثر بشكل سلبي محدود بمقدار (0.002) على معدل العائد على الأصول في شركات القطاع المصرفي المدرجة في بورصة فلسطين.

جدول (3.20): تحليل الانحدار الخطي المتعدد لشركات قطاع التامين في عينة البحث

المتغيرات المستقل	المتغير التابع العائد الأصول	
	Coefficient	sig
C	.889	.022
التحفظ المحاسبي (القيمة الدفترية الى القيمة السوقية)	-.002	.280
حجم الشركة (اللوغارتيم الطبيعي للأصول)	-.031	.085
درجة الرفع المالي	.008	.573
معدل النمو	-.427	.000
Adjusted R^2	0.50	
Mean of residual	0.000	
White	0.000	

(Cross-section random)

وبملاحظة معنويّة قيمة العلاقة لنموذج الدراسة على مستوى شركات قطاع التامين في عينة البحث كما هو موضّح في الجدول رقم (3.20)، يتبيّن أنّه لا يُوجد أثر ذو دلالة إحصائيّة مبدأ التحفظ المحاسبي مقاسا بمؤشر(القيمة الدفترية الى القيمة السوقية) عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) على الربحية متمثلة ب (العائد الأصول) في شركات قطاع التامين في عينة البحث في الفترة t، حيث كانت قيمة sig اكبر مِن(5%)، وبناءً عليه يتم قبول الفرضيّة العدمية التي تنص على أنه: لا يُوجد أثر ذو دلالة إحصائيّة للتحفظ المحاسبي مقاسا بمؤشر(القيمة الدفترية الى القيمة السوقية) عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) على الربحية متمثلة ب (العائد على الأصول). في شركات قطاع التامين في عينة البحث في الفترة t للشركات الفلسطينية في سوق فلسطين.

بناء على نتائج الانحدار على مستوى كل قطاع بشكل مستقل واختلاف النتائج بين القطاعات فعليه يتبين صحة الفرضية التالية:

"يختلف أثر مستوى مبدأ التحفظ المحاسبي على أرباح الشركات المدرجة في بورصة فلسطين تبعاُ لنوع القطاع الذي تنتمي اليه الشركات".

النتائـــــج:

1. تبين من خلال تطبيق نموذجي Basu والقيمة الدفترية الي السوقية لقياس (BTM) لقياس مستوى التحفظ المحاسبي على عينة من الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين خلال الفترة من 2010 حتى 2018م، ان التقارير المالية تتصف بالتحفظ.
2. قامت الدراسة باختبار أثر مبدأ التحفظ المحاسبي مقاساً بالقيمة الدفترية الى القيمة السوقية (BTM) والأرباح ممثلة بمعدل العائد على الأصول (ROA) حيث أظهرت النتائج عدم وجود أثر ذو دلالة للتحفظ المحاسبي على الارباح.
3. تبين وجود اختلاف في أثر مستوى مبدأ التحفظ المحاسبي مقاساً بالقيمة الدفترية إلى القيمة السوقية على الأرباح ممثلة بمعدل العائد على الأصول (ROA) تعزى لنوع القطاع الاقتصادي الذي تنتمي اليه الشركة.
4. تبين وجود أثر للتحفظ المحاسبي على الأرباح في قطاعين هما القطاع الصناعي والقطاع المصرفي فيما لم تُظهر النتائج وجود أثر للتحفظ المحاسبي على الأرباح في باقي القطاعات (قطاع التأمين، قطاع الاستثمار، قطاع الخدمات).

4.2 التوصيات:

1. تحفيز ادارة الشركات خاصة ذات التحفظ المنخفض لبذل المزيد من الجهد للمحافظة على تطبيق مبدأ التحفظ المحاسبي لما في ذلك من أثر على جودة ومصداقية التقارير المالية.
2. العمل من خلال كافة الجهات ذات العلاقة على توجيه ادارة الشركات المساهمة العامة الفلسطينية الي الالتزام بالمستوى المقبول للتحفظ داخل القوائم والتقارير المالية المنشورة، من خلال زياد وعي مستخدمي المعلومات المحاسبية حول جودة الارباح المحاسبية ودورها في اتخاذ القرارات الرشيدة.
3. ضرورة قيام بورصة فلسطين بتطوير مقياس للتحفظ المحاسبي وجعل الالتزام بمستوى مبدأ التحفظ المحاسبي ملزم للشركات المدرجة في البورصة عند اعدادها للتقارير المالية لضمان مستوى ملائم للتحفظ المحاسبي، وهو ما سيسهم في تعزيز مصداقية القوائم المالية.
4. قيام المشرعين بفرض قوانين تساهم في تطبيق مبدأ التحفظ المحاسبي والرقابة على مستوى التحفظ المحاسبي لأثرها على جودة ومصداقية التقارير المالية، وحث الشركات على بيان أهمية تطبيق مبدأ التحفظ المحاسبي لمستخدمي القوائم المالية وحول تأثيره على القوائم المالية.

المصادر والمراجع

المراجع العربية

اقبال، عمر، والقضاة، مأمون (2014م). أثر الأزمات المالية على دعم سياسة التحفظ المحاسبي: دراسة *في الشركات الصناعية المساهمة الأردنية، مجلة جامعة النجاح لأبحاث العلوم الانسانية، المجلد 28، العدد 4، ص 895-920.*

أبو حميدة، أشرف. *(2017م). أثر التحفظ المحاسبي في القوائم المالية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين على القيمة الاقتصادية المضافة* (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الأزهر غزة، فلسطين.

بريخ، نضال. (2019م). *قياس درجة التحفظ المحاسبي في القوائم المالية وبيان أثره على جودة الأرباح، دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في بورصة فلسطين* (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الأزهر غزة، فلسطين.

أبو جراد، رجب. (2015م). *العلاقة بين التحفظ المحاسبي في السياسات المحاسبية والحاكمية المؤسسية وأثرها على جودة الافصاح عن البيانات المالية للمصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين* (رسالة ماجستير غير منشورة). الجامعة الاسلامية غزة، فلسطين.

حمدان، علام محمد. (2011م). أثر التحفظ المحاسبي في تحسين جودة التقارير والبيانات المالية: دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، *مجلة دراسات للعلوم الإدارية، 38*(2)، 415-433.

أبو خزانة، إيهاب. (2011م). أثر هيكل رأس المال وأجل الديون على التحفظ المحاسبي بالشركات المقيدة بالبورصة المصرية، *مجلة البحوث المالية والتجارية، 12* (2)، 157-189.

أبو الخير، مدثر طه. (2008م). المنظور المعاصر للتحفظ المحاسبي بالتطبيق على الشركات المتداولة في سوق الاسهم المصرية. *المجلة العلمية للتجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا،* (1)، 1-75.

الرشيدي، ممدوح. (2011م). تقييم التحفظ المحاسبي من منظور المستخدم، دراسة نظرية وميدانية، *مجلة البحوث التجارية المعاصرة*، 25(2).

شهيد، رزان، وعبس، فاطمة. (2015م). قياس التحفظ المحاسبي وبيان أثره في جودة الأرباح المحاسبية: دراسة تطبيقية على سوق دمشق للأوراق المالية، *مجلة جامعة القدس المفتوحة للدراسات والأبحاث، 1*(42)، 134-142.

صراوي، محمد. (2019م). *أثر التحفظ المحاسبي على العائد المحاسبي والقيمة الاقتصادية المضافة في الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي* (دراسة ماجستير غير منشورة). جامعة الشرق الأوسط عمان، الاردن.

طه، بهاء، ابو عليا، معز، إسماعيل، رحيق، نيفين. (2019م). *أثر التحفظ المحاسبي على إدارة الأرباح-دراسة تحليلية على الشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين.* المؤتمر الثاني المحكم لكلية الاقتصاد والعلوم الاجتماعية، جامعة النجاح، فلسطين.

عبد المجيد، حميدة. (2013م). *قياس مستوى التحفظ المحاسبي والعوامل المؤثرة عليه في التقارير والبيانات المالية لشركات التأمين السعودية*، مجلة المحاسبة والمراجعة، *1* (2)، 139-174.

عبد الملك، أحمد رجب. (2012م). *أثر قواعد حوكمة الشركات على درجة التحفظ المحاسبي في القوائم المالية المنشورة للشركات المسجلة في سوق المال المصري*: دارسة نظرية تطبيقية، *مجلة الفكر المحاسبي، 15*(1)، 1-54.

عبيد، إيمان محمد. (2017م). *أثر التحفظ المحاسبي في التقارير والبيانات المالية على القيمة السوقية للشركات المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان* (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الزرقاء الأهلية، الزرقاء، الأردن.

عوجه، حسنين كاظم. (2016م). التحفظ المحاسبي وأثره في تقييم أداء المصارف العراقية الخاصة – دارسة تطبيقية في عينة من المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، *مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، 19*(2)، 243-232.

الفضل، مؤيد. (2018م). العلاقة بين التحفظ المحاسبي وكفاءة القرارات الاستثمارية في ضوء الملكية الإدارية: دراسة حالة الاردن. *مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، 5*(2)، 199-241.

كساب، ياسر. (2011م). العوامل المؤثرة في التحفظ المحاسبي: دراسة ميدانية على الشركات المساهمة السعودية. *مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، 1*(2)، 297-330.

محمد، عبد الرحمن. (2011م). دراسة تحليلية لأثر التحفظ المحاسبي على القوائم المالية المنشورة – مع التطبيق على الشركات المساهمة المسجلة ببورصة الأوراق المالية المصرية. المجلة العلمية، كلية التجارة، جامعة أسيوط، *1*(51)، 68–104.

مقلد، محمد. (2010م). بدائل الاختيار المحاسبي ما بين: المعايير على أساس القواعد مقابل المعايير على أساس المبادئ والأثر على ظاهرة إدارة الأرباح *(رسالة تأهيلي دكتوراه غير منشورة). جامعة قناة السويس، مصر.*

النجار، جميل. (2014م). قياس مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم والتقارير والبيانات المالية وأثره على القيمة السوقية للسهم: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين، *مجلة البلقاء للبحوث والدراسات، 17*(2)، 177–224.

ياسين، محمد. (2008م). *قياس مستوى التحفظ في السياسات المحاسبية في ظل الحاكمية المؤسسية وأثره على جودة الإفصاح عن البيانات المالية للبنوك التجارية الأردنية* (رسالة دكتوراه غير منشورة). الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن.

قائمة المراجع المرومنة:

Eqbal, O, Alqudah, M (2014), The Impact of Financial Crises on Supporting the Accountability Policy: A Study in the Jordanian Industrial Joint Stock Companies, An-Najah University Journal for Human Sciences Research, Volume 28, Issue 4, pp. 895-920.

Abu Hamida, A . (2017) The impact of the accounting reservation in the financial statements of companies listed on the Palestine Stock Exchange on the economic added value (unpublished master thesis) Al-Azhar University, Gaza, Palestine.

Babakh, N. (2019) Measuring the degree of accounting conservatism in the financial statements and showing its impact on the quality of profits, an applied study on companies listed on the Palestine Stock Exchange (unpublished master's thesis). Al-Azhar University, Gaza, Palestine.

Abu Jarad, Rajab.

Abu Jarad, R. (2015). The relationship between accounting reservation in accounting policies and institutional governance and their impact on the quality of disclosure of the financial statements of local banks listed on the Palestine Stock Exchange (unpublished master thesis). The Islamic University, Gaza, Palestine.

Hamdan, A. (2011). The effect of accounting conservatism on improving the quality of financial reports and data: An applied study on Jordanian public shareholding industrial companies, Dirasat Journal of Administrative Sciences, 38 (2), 415-433.

Abu Khazana, I. (2011). The Impact of Capital Structure and Debt Term on Reserve Accounting for Companies Listed in the Egyptian Stock Exchange, Journal of Financial and Commercial Research, 12 (2), 157-189.

Abu al-Khair, M. (2008). The contemporary perspective of accounting conservatism, applying to companies traded on the Egyptian stock market. The Scientific Journal of Trade and Finance, Faculty of Commerce, Tanta University, (1), 1-75.

Al-Rashidi, M. (2011). Assessment of accounting reservation from the user's perspective, a theoretical and field study, Contemporary Commercial Research Journal, 25.(2)

Shahid, R, and Abs, F. (2015). Measuring accounting conservatism and explaining its impact on the quality of accounting profits: An applied study on the Damascus Stock Exchange, Journal of Al-Quds Open University for Studies and Research, 1 (42), 134-142.

Sarawi, M. (2019). The effect of the accounting reservation on the accounting return and the added economic value in the industrial companies listed on the Amman Financial Market (unpublished master's study). Middle East University Amman, Jordan.

Taha, B, Abu Alia, M, Ismail, R, and N. (2019). The impact of accounting reservation on profit management - an analytical study on joint stock companies listed on the Palestine Stock Exchange. The second refereed conference of the Faculty of Economics and Social Sciences, An-Najah University, Palestine.

Abdul Majeed, H. (2013). Measuring the level of accounting reservation and the factors affecting it in the financial reports and statements of Saudi insurance companies, Journal of Accounting and Auditing, 1 (2), 139-174.

Abdul Malik, A. (2012). The effect of corporate governance rules on the degree of accounting conservatism in the published financial statements of companies registered in the Egyptian capital market: an applied theoretical study, Journal of Accounting Thought, 15 (1), 1-54.

Obaid, I. (2017). The effect of the accounting reservation in the financial reports and data on the market value of the Jordanian public joint-stock companies listed on the Amman Stock Exchange (unpublished master thesis). Zarqa National University, Zarqa, Jordan.

Oujah, H. (2016). Accounting conservatism and its impact on evaluating the performance of private Iraqi banks - An applied study in a sample of Iraqi banks listed on the Iraq Stock Exchange, Al-Qadisiyah Journal of Administrative and Economic Sciences, 19 (2), 243-232.

Al Fadl, M. (2018). The relationship between accounting reservation and the efficiency of investment decisions in light of administrative ownership: a case study of Jordan. Journal of Economic and Financial Research, 5 (2), 199-241.

Kassab, Y. (2011). Factors Affecting Conservative Accounting: A Field Study on Saudi Joint Stock Companies. Journal of Trade and Finance, Faculty of Commerce, Tanta University, 1 (2), 297-330.

Mohamed, A. (2011). Analytical study of the impact of the accounting reservation on the published financial statements - with application to joint stock companies registered on the Egyptian Stock Exchange. The Scientific Journal, Faculty of Commerce, Assiut University, 1 (51), 68-104.

Moqalid, M. (2010). Alternatives to accounting choice between: standards based on principles versus standards based on principles and the impact on profit management phenomenon (unpublished PhD qualifying thesis). Suez Canal University, Egypt.

Alnajar, J. (2014). Measuring the level of accounting conservatism in the financial statements, reports and data and its impact on the market value of the share: An applied study on public shareholding companies listed on the Palestine Stock Exchange, Al-Balqa Journal for Research and Studies, 17 (2), 177-224.

Yassen, M. (2008). Measuring the level of conservatism in accounting policies in light of institutional governance and its impact on the quality of disclosure of financial statements of Jordanian commercial banks (unpublished PhD thesis). The Arab Academy for Banking and Financial Sciences, Jordan.

المراجع الأجنبية:

Abedini, B., Ranjbar, M. H., & Mozaffari, A. (2014). Investigating Effect of Accounting Conservatism and Earning Quality on Reaction of Investors to Cash Stocks of Companies Accepted in Tehran Stock Exchange. *International Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences*, *4*(1), 331-339.

Balakrishnan, K., Watts, R., & Zuo, L. (2016). The Effect of Accounting Conservatism on Corporate Investment during the Global Financial Crisis, *Journal of Business Finance and Accounting*, *43* (56), 513-542.

Ball, R., & Shivakumar, L. (2005). Earnings quality in UK private firms: comparative loss recognition timeliness. *Journal of accounting and economics*, *39*(1), 83-128.

Ball, R., Kothari, S. P., & Nikolaev, V. V. (2013). Econometrics of the Basu asymmetric timeliness coefficient and accounting conservatism. *Journal of Accounting Research*, *51*(5), 1071-1097.

Basu, S. (1997). The conservatism principle and the asymmetric timeliness of earnings1. *Journal of accounting and economics*, *24*(1), 3-37.

Khalilov, Akram and Garcia Osma, Beatriz. (2019). Accounting Conservatism and the Profitability of Corporate Insiders. *Journal of Business Finance and Accounting.*

Beaver, W. H., & Ryan, S. G. (2000). Biases and lags in book value and their effects on the ability of the book-to-market ratio to predict book return on equity. *Journal of accounting research*, *38*(1), 127-148.

Caskey, J., & Laux, V. (2015). Corporate governance, accounting conservatism, and manipulation. *Management Science*, *63*(2), 424-437.

Chen, H., Chen, J. Z., Lobo, G. J., Wang, Y. (2008). *The Effects of Borrower and Lender Ownership Type on Accounting Conservatism: Evidence from China*. Working Paper, University of Houston and Xiamen University.

Feltham, G.A. and J.A. Ohlson. 1995. Valuation and clean surplus accounting for operating and financial activities. Contemporary Accounting Research 11(2): 689–731.

Gao, P. (2013). A measurement approach to conservatism and earnings management. *Journal of Accounting and Economics*, *55*(2-3), 251-268.

Givoly, D., & Hayn, C. (2000). The changing time-series properties of earnings, cash flows and accruals: Has financial reporting become more conservative?. *Journal of accounting and economics*, *29*(3), 287-320.

Hussain, A., et al. (2017). Accounting Conservatism and Firm Investment Decisions: A Case of Pakistan, *Education and Information Management*, *x1*(3), 401-412.

Li, X. (2015). Accounting conservatism and the cost of capital: An international analysis. *Journal of Business Finance & Accounting*, *42*(5-6), 555-582.

Watts, R. L., & Zuo, L. (2011). *Accounting conservatism and firm value: Evidence from the global financial crisis*. MIT Sloan School of Management.

Wendt, M.J.H. (2010). *The Effect of Accounting Conservatism on Value Relevance of Financial Statements* (Unpublished Master Thesis). Erasmus University Rotterdam, Netherlands.

Zadparvar, F. (2016). The Investigation of Accounting Conservatism's effects on Firm Value in the Tehran Stock Exchange, *Journal of Productivity and Development*, *2*(4), 115-123.

المواقع الالكترونية:

www.pex.ps

www.pma.ps